

PROVISIONAL

A/43/PV.64
9 December 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الارجنتين)
 شـم : السيد موشوتاس (نائب الرئيس) (قبرص)

- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٦] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الامين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع القرارات

بيان من الرئيس

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ [٤٣]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/43/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومى الدولى لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/43/44)
- (ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)
- (هـ) مشاريع القرارات A/43/L.30/Rev.1 ، A/43/L.31 و Corr.1 ، A/43/L.32 و Corr.1 ، A/43/L.33 و Corr.1 ، A/43/L.34 و Corr.1 ، A/43/L.35 و Corr.1 ، A/43/L.36 و Corr.1 ، A/43/L.37 و Corr.1 ، A/43/L.42 ، A/43/L.41 ، A/43/L.38

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إن تاريخ النضال ضد الفصل العنصرى يرجع الى عدة عقود . وفي هذا العام ، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى مما يدعو الى إجراء تحليل تفصيلي لجهود المجتمع الدولى في سبيل استئصال الفصل العنصرى الذى يعد جريمة في حق الإنسانية ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن . ولا يخفى الكثيرون شعورهم بخيبة الامل لأن الجهود المبذولة عبر سنوات طوال لم تسفر عن النتائج المرجوة . فلا يزال نظام الفصل العنصرى قائما ومستمرا في فرض المعاناة على الملايين من البشر .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي نادت في جميع أنشطة الامم المتحدة باتخاذ أقصى التدابير حيال النظام العنصرى ، تشارك في مشاعر القلق البالغ إزاء عدم حدوث أي تحول أساسى صوب حل المشكلة المتعلقة بكيفية استئصال الفصل العنصرى .

إلا أن ما تحقق ، في رأينا ، ليس عديم الأهمية ، وليس من الصواب أن نتجاهل التغيرات الايجابية التي حدثت . فإدانة الفصل العنصري عالمية النطاق الآن . كما أن حركة مقاومة الفصل العنصري أصبحت تعمّ العالم بأسره وتشمل جميع البلدان والقارات . ويواجه النظام العنصري عزلة دولية متزايدة . إن عددا متزايدا من البلدان ينضم إلى مقاطعة جنوب افريقيا في مجال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والرياضية والثقافية . إن كل هذا لم يحدث بالطبع من تلقاء نفسه ، بل تحقق بفضل الجهود الحازمة . فقد أدّت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دورا هاما في هذا الصدد . واستحققت ، نتيجة للجهود الدؤوبة ، الاحترام عن جدارة من قبل الرأي العام العالمي وداخل الأمم المتحدة .

وإذا كانت حكومة بريتوريا قد اضطرت الى التراجع بأية طريقة كانت خلال هذه السنوات ، وإلى اللجوء إلى المناورة ، والاستعاضة عن عدد من القوانين العنصرية ، فما ذاك إلا برهان على جهود وقوة المعارضة المتزايدة في الداخل ونتيجة لضغط المجتمع الدولي .

لقد تحقق أيضا تقدم كبير مفاجئ على طريق التسوية السلمية للصراع في منطقة الجنوب الافريقي . واتخذت الآلية السياسية الآن مكانها ، ممهدة الطريق أمام حل سلمي وسياسي للمشاكل الحادة وموفرة سببا للأمل في أن تنعم أنغولا بالامن وأن تنال ناميبيا استقلالها .

ونحن نرحب بالاتفاقات التي تُوصل إليها في جنيف . وقد نجحت المحادثات لأن المشاركين أظهروا واقعية سياسية ورغبة في التوصل إلى قرارات مقبولة لدى الجميع على أساس موازنة مصالح جميع الأطراف المعنية في الصراع . إلا أننا نود أن نؤكد أن من الضروري تطبيق هذه الاتفاقات حتى تكون كاملة . وفي نفس الوقت ، لا يمكن التوصل إلى تسوية كاملة ونهائية للصراع في الجنوب الافريقي ما لم تحلّ مشكلة الفصل العنصري .

ولا يمكننا بالطبع أن ننسى ما يجري في جنوب افريقيا نفسها ، حيث يواصل نظام الأقلية البيضاء ، الذي يفترض أنه يصلح وجهه الخارجي ، العمل بالسياسات العنصرية

والاستهزاء بالحقوق الأساسية لفالبية الشعب في البلاد . وسلطات بريتوريا ، بإعلانها حالة الطوارئ في البلاد ، لم تخفف من القمع بل إنها زادت منه محاولة سحق أي نشاط مناهض للفصل العنصري بالقوة .

إن عدد عمليات الإعدام المنفذة في جنوب افريقيا يجعلها الاولى في العالم في هذا المجال . وكما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، اعتُقل منذ فرض حالة الطوارئ عام ١٩٨٦ ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ شخص . وفي الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ حتى آذار/مارس من هذا العام ، أُجريت في جنوب افريقيا ٣٧ محاكمة سياسية . ووفقا لصحافة جنوب افريقيا ، أُعدم العام الماضي ١٦٤ شخصا . وطبقا للمعلومات التي أُتيحت للجمعية العامة ، يحاكم الآن ٦٩١ متبها في ٦٢ محاكمة جنائية . ومنذ بداية هذا العام ، صدرت أحكام بالإعدام على ١١٠ أشخاص لكفاحهم ضد العنصرية . والنظام يواصل إصدار هذه الاحكام ، حتى على أشخاص لم يشاركوا مباشرة في الاحداث ، ولكنهم حضروا أحداثا فقط أو تشاطروا مع المشاركين آراءهم العامة . وهنا لا بد من التذكير بأن مجلس الأمن أعرب في قراره ٦٢٣ (١٩٨٨) ، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، عن قلقه العميق إزاء اعتزام سلطات جنوب افريقيا تنفيذ حكم الاعدام الصادر ضد بول تيفو ستيلا ، وهو من مناهضي الفصل العنصري ، على أساس ما يسمى بمذهب القصد المشترك . وحث مجلس الأمن حكومة جنوب افريقيا على عدم تنفيذ حكم الاعدام الصادر ضد بول تيفو ستيلا ، وتخفيفه بغية تحاشي تفاقم الحالة في جنوب افريقيا .

وكما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة ، فإن بريتوريا ، في الوقت الذي تواصل فيه العمل بسياسة القمع داخل البلاد ، تصعد من أنشطتها الارهابية في البلدان الاخرى . فعمليات قتل الاعضاء البارزين في المؤتمر الوطني الافريقي ، التي وقع بعضها حتى في عواصم البلدان الغربية ، تستهدف إضعاف حركة التحرر الوطني . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين بشدة سياسة الارهاب والقمع الجماعي التي يمارسها النظام العنصري . ونحن نناشد زعماء افريقيا الجنوبية إطلاق

سراح نلسون مانديلا وجميع المساجين السياسيين الآخرين فوراً ودون أية شروط ، وأن يبدأوا حواراً حقيقياً مع القادة الأفارقة الحقيقيين هناك .

استأنفت بريتوريا علناً ممارستها الواسعة النطاق لنقل السكان السود بالقوة إلى "المواطن" مما يعتبر من أشد آثار نظام الفصل العنصري فظاعة . وإن الانتخابات البلدية المزعومة التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر والإصلاح البرلماني لا يمكنهما أن يخفيا الظلم الفاحش الذي يحرم ٨٥ في المائة من سكان البلاد من حقوقهم الأساسية وحرياتهم . وفي هذه الدورة ، أصابت الجمعية العامة بتقييمها لهذه الانتخابات بتأكيد أنها لن تؤدي إلا إلى تردي الحالة المتفجرة بالفعل التي تطورت في جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري .

ونعتقد أن تحليل الأحداث في جنوب أفريقيا يؤدي إلى استنتاج ما يلي : أولاً ، أن النظام العنصري إذ يوسّع من نطاق قمعه للجماهير ، يستمر في تجاهل نداءات المجتمع الدولي ولا يُبدي أية رغبة في تحقيق تسوية سياسية للصراع في البلاد ، وشانياً ، أن على المجتمع الدولي أن يرد على تصعيد النظام للقمع بتعزيز الجزاءات بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، من خلال الوسائل السلمية لإجبار حكومة بريتوريا على قبول التسوية السياسية للصراع .

لم يكن توافق الرأي على مسألة التدابير الفعالة في أي وقت مضى أقرب مما هو عليه اليوم . ولم تحل دون اتخاذ مجلس الأمن قراراً بشأن الجزاءات الشاملة والإلزامية سوى مواقف عدد قليل من البلدان ، وهي بلدان معروفة جيداً .

أما بالنسبة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فإن شعبنا يشعر على الدوام بتضامن عميق مع شعب جنوب أفريقيا المضطهد . وستواصل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التأييد بقوة لجميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لتكفل انتصار الأهداف الإنسانية العظيمة المتمثلة في الحرية والاستقلال والديمقراطية في ذلك البلد ، الذي عانى كثيراً .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تتضامن تضامنا تاما مع المطالب
بفرض مجلس الأمن بسرعة جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، عملا بالفصل
السابع من الميثاق . وإننا نعتقد أن الجزاءات الشاملة هذه ستكون أكثر الوسائل
السلمية فعالية لممارسة الضغط على النظام العنصري ، وأن هناك فرصا حقيقية أخرى
لتدعيم تأشيرنا على جنوب افريقيا ، كالتدابير الموصوفة بالتفصيل في تقرير اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

نود أن نؤكد النقاط التالية : لو تسنى أن ننفذ تماما على وجه التحديد حظر تصدير النفط الى جنوب افريقيا وحظر استيراد الفحم من ذلك البلد ، فان الاثر الاقتصادي على جنوب افريقيا كان سيكون فعالا لدرجة إجبار بريتوريا على إعادة النظر في سياستها . ولأسباب واضحة ان من السهل نسبيا السيطرة على شحنات النفط والفحم . ويمكن للمرء أن يتصور من ناحية أخرى الصعوبات الخطيرة التي تسببها فورا المقاطعة الجوية للنظام .

وكما يتبين من البحث الذي أجراه مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، فان فعالية التدابير والعقوبات المعتمدة فعلا قد خفت الى حد كبير لأنها تفتقر الى التنسيق والرصد الكافيين وما الى ذلك . ولو أزلنا هذه العيوب من العملية فاننا نعزز أثرها على النظام العنصري . ان لانشطة الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا أهميتها القصوى في هذا الشأن . وقد شاركت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بصورة فعالة في أعمال الفريق ونحن نؤيد التوصيات الواردة في الفقرات ٥٥ - ٥٩ من تقريره (A/43/44) ولاسيما مناشدة مجلس الأمن فرض حظر إلزامي على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

ونناشد أيضا أعضاء الأمم المتحدة اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الحظر النفطي . ونرى أنه سيساعد كذلك على توسيع نطاق التعاون بين دول تلك المنطقة . ان تعزيز الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا سيساعد يقينا على تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ولتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية أهمية خاصة أيضا . وكما يمكن أن نرى من الانشطة الفعلية للفريق الحكومي الدولي ، فان هذه المنظمات يمكن أن تعين كثيرا على رصد التقيد بالحظر النفطي ونشر المعلومات عن إنتهاكه .

وعلىنا أن ننشر أعمال الفريق الحكومي الدولي على نطاق أوسع بإتاحة المعلومات عن أنشطته ونشر المعلومات عن إنتهاكات الحظر النفطي والعقوبات المطبقة على من قاموا بها . وسيكون في ذلك مزيد من تركيز الإهتمام الدولي على المشكلة .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وسيفيد كثيرا أيضا وجود تبادل للآراء بين الدول عن تجاربها في رصد الحظر المفروض على تسليم النفط والمنتجات النفطية لجنوب افريقيا . ويمكن أن يقوم الفريق الحكومي الدولي بإجراء تبادل المعلومات .

ويود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الإعراب عن إرتياحه لأن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية أصبحت سارية المفعول في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . لقد صدقت عليها ٣٤ دولة ووقعتها أكثر من أربعين دولة . ولا شك ان الاتفاقية ستؤدي دورا هاما في المساعدة على عزل نظام الفصل العنصري في الألعاب الرياضية .

وفي معرض الشناء على أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، نعرب عن تقديرنا لرئيسها السفير جوزيف غاربا الممثل الدائم لنيجيريا الذي وجه أعمال اللجنة وقدم مساهمات شخصية كبيرة بهدف تعبئة تأييد الحكومات والرأي العام الدولي للنضال ضد تلك الظاهرة المشينة ، الفصل العنصري . ونشني أيضا على أعمال السفير توم فراالسن الممثل الدائم للنرويج الذي ترأس الفريق الحكومي الدولي فأصبح الفريق تحت توجيهه هيئة هامة بالأمم المتحدة مدعوة لتقديم مساهمة حاسمة في الكفاح ضد الفصل العنصري .

وإذ ننظر الى احتمالات تطور الموقف في الجنوب الافريقي لا يمكننا أن نغفل الحالة الجديدة كيفيا الناشئة في العالم ككل . وكما أكد مؤخرا ميخائيل سيرجيفتش غورباتشوف ، فإننا نتحرك في الشؤون الدولية من المواجهة الى التعاون والتفاهم المتبادل والمفاوضات بما يفضي الى إحراز نتائج ملموسة . ان التحولات المشجعة في العلاقات الامريكية السوفياتية فيما يتعلق بنزع السلاح ومسألة أفغانستان قد دللت بوضوح على تبرير هذا الاستنتاج . ولا يمكن لهذه التطورات بطبيعة الحال إلا أن تخلف أثرا إيجابيا ، مما يخفف التوتر في الجنوب الافريقي .

وفي هذه المرحلة من الشؤون الدولية ، تزداد فكرة حرية الخيار رسوخا ، عاكسة موضوعية التطور التاريخي ورفض سياسة القوة بصرف النظر عن الاشكال والمظاهر . وهذا مفهوم يتجاوز نفسه رغم كل شيء من الناحية التاريخية ويشير أيضا الى إحباط طموحات الشعوب نحو الحرية وتقرير المصير .

ان أحداث التاريخ وأحداث الحاضر تعلمنا على نحو مقنع أن القمع باستخدام الحديد والنار لن يسحق عزم الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها . فمما هو مسلم به عالميا أن نظام الفصل العنصري الشائن مقضي عليه بالزوال . كما أن شعب جنوب افريقيا المضطهد وهو القوة الرئيسية في الكفاح ضد الفصل العنصري سيقدر يقينا مستقبل بلده . بيد أن المهمة الأساسية للمجتمع الدولي ، وبخاصة الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن ، هي بذل كل ما يمكن لتقريب يوم النصر بقدر الإمكان .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لسي أن

أشارك باسم وفد زامبيا المتكلمين السابقين الذين استخدموا لغة آية في الفصاحة والتأثير والإقناع في التعبير عن أنفسهم بشأن وطأة وشرور سياسات وممارسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ان الفصل العنصري يشير فينا بالجنوب الافريقي مشاعر عميقة من السخط وإحساسا بالإحباط واليأس كما يشير في البشرية إحساسا بالإحباط واليأس . وهو يجسد الحيوان الكامن في الانسان ، انه أسوأ مآسي البشر التي لم يقتربها الانسان منذ إلغاء تجارة الرقيق والعبودية . انه إحدى فظائع عصرنا الحديث الكبرى .

وأرجو أن أشني على أخي وزميلي السيد جوزيف غاربا ولجنته على تقريرهم الحافل بالمعلومات وعلى جهود اللجنة التي لا تكل تحت قيادته المقتدرة والنشطة في نضالنا المشترك لاستئصال شائفة العنصرية . ان التقرير ، كالعهد به دائما ، يمثّل ثروة من المعلومات التي نبني عليها استراتيجيتنا في المستقبل ، ونحن نمضي على طريق المعركة ضد الفصل العنصري .

يتضح من التقرير أن الحالة داخل جنوب افريقيا لا تزال قاتمة وأنها لم تتحسن منذ أن نظرت الجمعية العامة للمرة الأخيرة في هذا البند . فما زالت العنصرية والتمييز العنصري ساريين بحكم القانون ، بينما يقمع الاحتجاجات السلمية بالعنف نظام لا يتورع عن تجاوز كل الحدود في ممارسة إرهاب الدولة . أما المعارضون فلأما يقتلون أو يشوهون أو يحتجزون أو يعرضون حقا لأحكام الإعدام عقابا على تهمة جديدة مخترعة هي الإذئاب في حق "الصالح العام" . ومن المؤكد أن ذكرى مذبحتي شاربفيل وسويتو ، اللتين جرى فيهما رشق أطفال عزل الا من الحجارة قاموا يحتجون على تدهور التعليم بوابل من الرصاص ، لا تزال ذكرى حية في أذهاننا . فقد قتلت فيهما قسوات تدافع عن الفصل العنصري الآلاف بوحشية . ولما أصاب العالم الذهول من هول الكارثة هب لبيدين كلا من نظام الفصل العنصري الذي ينكر حقوق الانسان وحكم الاغلبية و ما اقترنه من مذابح .

لقد أصبح الفصل العنصري اليوم أسلوب حياة في جنوب افريقيا ، وأضحى ثقافة غير المتحضرين - وهو لا يفتأ يزداد رسوخا في المدارس والمستشفيات وفي مجال الرياضة والنقل العام ويطبق أيضا ، على الرغم مما يكبده ذلك للحكومة من تكاليف ، على استخدام دورات المياه - أي إن لون بشرتك يحدد دورة المياه التي ينبغي لك أن تستخدمها.

وأود أن أكرر التأكيد على أن الفصل العنصري هو السبب الجذري للاضطراب في جنوب افريقيا وللتوتر في الجنوب الافريقي . وما زال ينجم عنه عواقب وخيمة على السلم والامن الاقليميين والدوليين . إنه آفة أدانتها الامم المتحدة وأعلنت ، عن صواب ، أنها جريمة في حق الانسانية . ولكن النداءات المتكررة التي وجهت الى نظام بريتوريا تدعوه الى إنهاء تلك الممارسة المهينة والالإنسانية ذهبت أدراج الرياح . بل لقد كانت استجابة النظام ، على العكس ، هي تقوية أجهزته القمعية وممارسة الفصل العنصري بمزيد من الوحشية .

لقد حث العالم الغربي الشعب المضطهد في جنوب افريقيا على إجراء حوار مع النظام العنصري للتفاوض على مستقبل ذلك البلد المضطرب . الا أن جميع من في هذه

الجمعية العامة يعرفون أن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لم يدخر جهدا طيلة ما يزيد عن خمسين عاما للدخول في حوار جاد مع الاقلية البيضاء الحاكمة من أجل إقامة نظام عادل وديمقراطي في البلد . ولكن تلك الجهود النبيلة تجاهلت تماما ، بل أعتقل وسُجن قادة المؤتمر الوطني الافريقي لغترات غير محددة . وما برج نيلسون مانديلا رهين السجن طيلة ستة وعشرين عاما ، دون أن يلوح أمل في الإفراج غير المشروط عنه .

وما فتىء زعماء بعض دول العالم ينصحوننا بأن الحوار البناء هو الامل الوحيد لإقناع جنوب افريقيا بالتخلي عن نظام الفصل العنصري المقيت والشرير في جنوب افريقيا ، وبأن الحوار يؤتي ثماره المرجوة بدليل إنسحاب جنوب افريقيا من جنوبي أنغولا ، وبأنه ينبغي منح جنوب افريقيا جائزة نوبل لإظهارها الاعتدال خلال المحادثات الجارية . إنهم يرون أن جنوب افريقيا تستحق جائزة لمكافأة بوتس على جولاته في افريقيا . أما وسائط الإعلام فقد انهمكت في تصوير النظام على أنه شريك معتدل راغب في الحوار .

وحوّلت مسألة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) الى قضية افريقية من أجل إقحام افريقيا في مسألة تتعلق ، كما هو واضح ، بالمصالحة الداخلية . والهدف من ذلك هو نقل مهمة السمسة من السيد شستر كروكر الى افريقيا . باختصار ، لقد كسبت جنوب افريقيا مرة أخرى لعبة الدعاية ، التي تهدف بطريقتة مدروسة الى تخفيف الضغط الذي تفرضه العقوبات على اقتصادها . ان شيئا لم يتغير في عقلية النظام . ان ما تبدل ليس سوى نهجه التكتيكي فيما يتعلق بالدعاية . فجنوب افريقيا تشن حملة لتحسين صورتها في أعين العالم في محاولة لوقف تدهور أداء اقتصادها .

كيف يمكننا إذن تغيير عقلية وسياسة بلد أصبح أمثولة للشر بين الامم . لقد فشل الارتباط البناء لأنه يقوم على التعامل مع نظام يسن القوانين وينفذها استنادا الى لون بشرة الانسان . ان الحجة التي تساق لمعارضة فرض العقوبات ، بذريعة معاناة السود ، قد فقدت كل أساس لها . فنحن نعرف كما يعرفون ان التذرع بمعاناة السود

ليس سوى وسيلة تظليلية الهدف منها هو مواراة الرغبة في حماية الاستثمارات الموجودة في جنوب افريقيا . وإنني أؤكد لهذه الجمعية العامة أن الذين سيتعرضون لأكبر قدر من المعاناة ، على الأقل من الناحية النفسية ، هم أصحاب الحياة المترفة .

إن دفاع جنوب افريقيا عن الفصل العنصري لم يقتصر على الاعمال الوحشية التي تمارسها في جنوب افريقيا وزامبيا . بل لقد انطوى أيضا على أعمال مبيتة من العدوان وزعزعة الاستقرار تقوم بها جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية المستقلة في المنطقة . وكانت جنوب افريقيا تأمل بمثل هذه الاعمال أن تخيف بلدان خط المواجهة وأن تجبرها على التخلي عن دعمها للنضال المناهض للفصل العنصري . والاعمال الوحشية التي ترتكبها بريتوريا في جنوب افريقيا وأعمال العدوان ضد دول خط المواجهة شهادة واضحة على عدم وجود نية أو استعداد لديها للقضاء على الفصل العنصري سلميا .

ان الحالة في جنوب افريقيا تتدهور بمرور كل يوم . فحالة الطوارئ تشمل الآن البلد بأسره من الناحية الفعلية . ومنذ إعلان حالة الطوارئ ما فتئت وحشية الشرطة تزداد مما أدى الى اعتقالات جماعية والى التحرش بالنساء بل والاطفال ممن تقل أعمارهم عن ١٦ عاما . وكُمت وسائل الإعلام فحدث تعميم إعلامي كامل على الانبياء الواردة من ذلك البلد .

ان الاعمال الاجرامية التي يقترفها نظام بريتوريا في سبيل الدفاع عن الفصل العنصري لم تدع لدينا مجالا للشك في أن العمل الدولي المتضافر بموجب الفصل السابع من الميثاق هو وحده الكفيل بفرض ضغط على ذلك النظام لإرغامها على التخلي عن نظام الفصل العنصري الشرير . وكما سبق أن قلنا ان الاستناد الى الفصل السابع من الميثاق هو السبيل السلمي الوحيد ، لكن الفعال ، لممارسة ضغط كاف على نظام جنوب افريقيا المتمنت . ومن الضروري ، حفاظا على مصالح الاجيال المقبلة من كل أبناء جنوب افريقيا ، تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة الآن . وإلا فإن النضال المسلح سيكشف .

لقد أعلنت زامبيا من قبل أن الحالة المتردية في جنوب افريقيا تتطلب إتخاذ خطوات جسورة من أجل إزالة عوامل التفجر التي تنطوي عليها الحالة . وسواصل في هذا

المدد دعوة نظام بريتوريا الى أن يعلن بلا غموض أن الفصل العنصري قد مات ودفن ، وأن النظام أصبح مستعدا لأن يلتقي بالزعماء الحقيقيين للشعب المقهور من أجل مناقشة مستقبل بلدهم .

لقد طالبنا جنوب افريقيا برفع حالة الطوارئ . ويجب على جنوب افريقيا أن ترفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من الاحزاب السياسية . ويجب على جنوب افريقيا ، في المقام الاول ، أن تفرج عن نيسلون مانديلا وسائر السجناء السياسيين .

وهذه الخطوات ، إذا ما اتخذت ، فإن من شأنها أن تقطع شوطا طويلا صوب تهيئة المناخ السياسي والأمني الضروري المؤدي الى مفاوضات جادة بشأن مستقبل جنوب افريقيا . لقد أعلنت الغالبية المقهورة مرارا وتكرارا انها على استعداد للتفاوض مع جنوب افريقيا ، لكنها لن تتفاوض وهي مذعنة بل ستتفاوض في كنف الكرامة . ونحن في زامبيا نؤكد من جديد تضامننا وتأييدنا التامين للذين لا يحيدان للغالبية المقهورة في جنوب افريقيا . إذ لا يمكن أن يكون هناك سلم في ذلك البلد دون استئصال شأفة الفصل العنصري . ونحن نطالب الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التغيير السلمي في جنوب افريقيا ولنتصرف الآن حتى نتلافى حدوث كارثة وشيكة .

السيد إنغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع مرة أخرى لبحث موضوع ظل على جدول أعمال الجمعية العامة ، سنة تلو الأخرى بل وعقدا وراء عقد . ولدينا تقارير الأمين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والغريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وهذه الوثائق تزيح الستار عن الطابع المستمر لمأساة جنوب افريقيا . والمعلومات تؤكد حقيقة أنه من الواضح أنه لا تلوح في الأفق بادرة ترياق لهذا الفيروس السياسي المزعج ، أي بلاء نظام الفصل العنصري الحقيير .

وفي رأي وفد الكامبيرون أن محادثتنا السنوية هنا يجب أن تتخلى عن الجدل والتشدد بالكلمات التي يحولها النظام العنصري في برييتوريا دوما الى شيء لا قيمة له . ولقد أصبح من الأمور الملحة الى أبعد حد أن نبحث بجد عن استراتيجيات جديدة لمحاربة قوى الشر .

ان التاريخ الى جانب الضحايا الرئيسيين ، أي الرجال والنساء والأطفال المحرومين الذين يعيشون كل يوم مع طغيان الظلم الوحشي والموت والدمار . فما من نظام استبدادي قد استمر الى الأبد ، حتى تلك الأنظمة الأقل وحشية عن ذلك النظام الذي ابتليت به شعوبنا في الجنوب الافريقي . ان بني البشر هم الذين يضعون دساتير الدول ، وبالتالي يتعين على هذه الدول في إدارتها لشؤونها أن تعكف أساسا على العمل

على رفاهية هؤلاء البشر . والديكتاتورية التي تسعى الى اتباع ثقافة الغطرسة والقمع أو تفضل بها ضد معايير وأحلام الرخاء التي يمنى بها المحكومون أنفسهم سوف تسقط لا محالة . وفي حالة جنوب افريقيا لا يتعلق الامر بما إذا كان التاريخ سيتولى سحق المستبدين العنصريين ، بل بمدى السرعة التي ستبدأ بها هذه العملية .

ان الافارقة في كل مكان يساندون أولئك الضحايا ، لأن حريتنا المكتسبة ستظل بلا معنى ما دامت هذه الحالة مستمرة . وقد وضعت الحدود الجغرافية الحالية على أساس معايير ملائمة تستجيب لفوائد النهب والتقسيم والسيطرة التي ارتكبتها من قبل جيل من المستعمرين . ومن الاهمية بمكان لأصدقائنا وأعدائنا على حد سواء أن يفهموا أن معاناة الشعوب الافريقية المعاصرة ليست مواد تصب دون تمييز في حاويات سياسية أو داخل حدود جغرافية ، فمماكلنا لا تخدم سيادة الدول أو حدودها المادية .

ونحن نتعلم ، في عالم قاس ، الحقيقة المجردة التي مفادها اننا يجب أن نحارب كي نعيش سويا على الصعيد الاخلاقي والسياسي والاقتصادي ، وإلا فإننا سوف نهلك سويا تحت وطأة هواجس الحاضر ولن نترك للأجيال القادمة ما تبني عليه . إن تركيبة أوجه تشابهنا الثقافي وتطلعاتنا المشتركة للكرامة والثروة - بالمصطلحات الاقتصادية والاجتماعية - سوف تزيد من وحدة الشعوب الافريقية ، سواء كانت تعيش فيما يسمى بالاقاليم المستقلة أو غيرها .

ان أولئك الذين يقعدون زناد فكرهم للعمل على عزل معاناة الافارقة في جنوب قارتنا عن معضلة وظروف اخوانهم واخواتهم في بقية القارة انما يسهمون في الاحكام الخاطئة على طابع نضالنا بوصفه نضال شعب قارة واحدة . فنحن سنويا في النضال ، ونحن نعلم أيضا أن التاريخ الى جانبنا .

إن المجتمع الدولي المتمثل في تجمعنا سويا هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلن مناهضته لنظام الفصل العنصرى على نحو رسمي وبمظاهر شتى . وإن ميشاق هذه المنظمة الذي يدعي نظام برريتوريا أنه يؤيده ، يتضمن معايير حاسمة تعلن على نحو قاطع حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة للشعوب ، ومن أهمها المساواة في الحقوق وتقرير المصير . وتعتبر هذه وغيرها من المبادئ الاخرى مكونات مبادئ السلم العالمي . نعم ، إن التاريخ الى جانبنا حقا ، لأن الضمير العالمي الى جانبنا أيضا .

وإذا كان كل شيء الى جانبنا ، الى جانب أولئك الذين ينضمون إلينا في النضال ضد الفصل العنصري ، وإذا ما كانت إزالة نظام الفصل العنصري والكوارث التي ينزلها بمجتمع مقسم متعدد الاعراق أكيدة ، فلماذا إذن نشارك نحن في المعاناة والموت بتساؤلنا عما إذا كان هذا الجيل لا يعبئ جهدا ومقاومة أكبر ؟

هل هذا مرده الى أن قطاعات المجتمع لا تزال سادرة في توهمها أن الحالة المتفجرة في جنوب افريقيا لا تهدد السلم والامن الدوليين ؟ إننا نرفض أن نصدق أن العواقب الطويلة والقصيرة المدى لتلك العلة لا تعني أولئك الذين يجب أن يهتموا بأمن السيطرة بالنسبة للمصالح الاقتصادية والامنية في المنطقة بأسرها وفي جنوب افريقيا بمفئة خاصة .

إن نظام بريتوريا ، شأنه شأن معظم الحكومات عبر المعمورة ، واقع في براثن الازمة الاقتصادية الراهنة . فعلى غرار غيرها من الامم الاخرى التي أغراها التدخل العسكري الاجنبي وروح المغامرة ، تفيق جنوب افريقيا من سياستها على مواجهة الحقائق الصعبة لارتفاع التكاليف السياسية والمالية اللازمة للحفاظ على التزاماتها الحربية في الخارج . أما في الداخل فتكشف المقاومة ضد الفصل العنصري ، وكذلك الصرخة الاخيرة لحزب المحافظين المحتضر ، الذي يتهم بوتا بالخيانة .

ان التحركات المتعلقة بناميبيا وأنغولا وموزامبيق لا تنبع من تغيير فلسفي أو أيديولوجي في طبيعة بريتوريا ، لكنها حتميات تفرضها الاوقات العصيبة التي يزيدها سوءا أثر الجزاءات التي طالبنا بها هنا . ويمكن أن نتوقع رد فعل بريتوريا - إذ يضيق عليها الخناق - عندما تدفع الى أساسيات عقيدتها الرجعية . وقد تقترب سريعا من نقطة الانهيار ، وذلك عندما تتحقق الحرية لجميع الامم المجاورة وتشترك كل الشعوب في المد النهائي صوب تخليص هذا الجيل من نظام الفصل العنصري .

ماذا سيكون مستقبل سدنة الفصل العنصري الحاليين لو أطاح اليمين المتطرف لطائفة الفصل العنصري ببوتا وغيره من الذين بقوا معه في آخر خندق للمقاومة دفاعا عن ذلك النظام ؟ هل يكون من قبيل التكهن في هذا الوقت أن نتصور أنهم ، إذا ما أضعفوا روحيا أكثر من ذلك ، أو افترقوا الى الوسائل البديلة ، قد يلجأون الى استعمال الاسلحة النووية المتاحة لديهم الآن ؟

لقد انضمنا باستمرار الى المنادين بدعم إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ومن المستحيل من الناحية الفعلية تحقيق عدم الانتشار على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ما لم تتخذ خطوات لتحديد المركز الخاص بتلك المناطق وضمانه . ويظل التهديد الذي يشكله الانتشار في افريقيا شديدا طالما واصل عنصريو جنوب افريقيا حيازة الاسلحة النووية وامتلاك القدرة على تطويرها . وبالنسبة للعناصر المحافظة ، قد يشجع امتلاك القدرة النووية على مواصلة التمسك ومقاومة التغيير .

ما الذي سيحدث للمصالح الامنية للدول التي تقوم اليوم ، دون قصد أو عن عمد ، بتقديم المساندة والتشجيع لادغام القدرة والقوة ؟ . قد تكون هناك أيضا خسارة كاملة للمستثمرين وغيرهم من الذين يتاجرون اليوم مع جنوب افريقيا .

إن الحروب تندلع بسهولة في فترات الكساد الاقتصادي العالمي . وهذه هي حقائق التاريخ . ونحن نمُر الآن بإحدى هذه الفترات في هذا الجزء الاخير من القرن العشرين . إن الحروب التي تشن في حالات اليأس من جانب الذين يربطون أسبابها بالبقاء لا تحترم أي قواعد . لقد كان القصد من استحداث الاسلحة النووية والتقليدية في جنوب افريقيا هو تدعيم قوة الردع . ولن يكون هناك أي سبب للبقاء على الترسانة النووية معطلة ، في الوقت الذي تشتمل فيه الاطماع البذيئة .

ونحن نشير هذه المسائل لأن استراتيجيتنا الجماعية ينبغي أن تسترشد بالحقيقة والواقع . إن جنوب افريقيا المتعددة الاعراق والتي تنعم بالسلم والاقتصاد السليم هي عنصر مطلوب للسلم والامن على الصعيد الاقليمي الافريقي والصعيد العالمي على حد سواء هذه الحقيقة ينبغي أن نعترف بها هنا في كل ما نقوله وما نفعله .

وينبغي أن تتحول السياسات الخارجية لكثير من الدول القوية في عصرنا هذا إلى تعزيز السلم بدلا من المجابهة في افريقيا . فقد ترتب عن الاسس التي يقوم عليها المستقبل المزدهر وحفظ السلم والامن الدوليين بما سيحدث في افريقيا قبل حلول عام ٢٠٠٠ .

إن افريقيا تظل - ربما - من أغنى القارات في مواردها الطبيعية . وهي أيضا المنطقة الجغرافية الوحيدة التي تتمتع بموقع يتيح لها مخارج مباشرة على جميع القارات الاخرى من الناحية الاستراتيجية . وقد قدمت أسباب البقاء للنمو الاقتصادي ولتعزيز القوة للدول الكبرى البعيدة عنها . ولا يزال بوسع افريقيا ، في ظل أشكال جديدة للعلاقات مع بقية العالم ، أن تظلع بدور حاسم في تعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي والامن والتنمية .

وتعرب الفقرة ٣ في المادة الاولى من الميثاق عن الحلم الذي يتوخى "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين" .

إن هذه القيم لم تعلن إرضاء لمقاصد عابرة . فهي جزء من الركائز الاساسية لجميع المساعي الرامية إلى ترسيخ التعايش السلمي فيما بين الشعوب ، وكذلك إزالة الظروف التي تؤدي إلى الامتثال واندلاع الحروب ، ومنع تجدد هذه الظروف . ولقد حان الوقت الذي ينبغي لنا أن نتناول فيه استراتيجيات السلم في الجنوب الافريقي . فضغوط الحياة المعاصرة تؤدي إلى ايجاد زخم للتغيير ، وينبغي ألا ننخدع بتحركات رمزية لكي توقف في أنغولا وناميبيا وموزامبيق تصفية الاعمال التي لم يكن هناك ما يبرر قيام بريتوريا بها في المقام الاول . وينبغي ألا نتراخى في ضغوطنا الرامية إلى زيادة الجزاءات حتى لا نخلق الوهم بالرضا عن العنصر الاساسي في عدم شرعية جرائم بريتوريا في المنطقة .

إننا لا يمكننا ، مهما أكدنا على قناعة أمتنا التي أعرب عنها الرئيس بـبول بيا عندما خاطب الدورة الحالية للجمعية العامة ، أن نفي هذه المسألة حقها من التأكيد . وبوسع الدولتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - أن تحققا آمال البشرية في المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين إذا ما قرّرتا اتخاذ خطوات فعالة في هذا الشأن . وإذا ما نحينا جانبا الاسباب التي تتمثل بالظهير العالمي ، فإن لموسكو وواشنطن مصالح كثيرة تتعلق بأمنهما القومي ، وهي تتعرض للخطر في نظر المؤرخين إذا سمح بأن تستمر المأساة الحالية في الجنوب الافريقي . ومع التوصل الى التفاهم الجديد بين هاتين الدولتين ، الذي أبرز أهمية الحوار العالمي والذي نشني عليه هنا ، فإن اتخاذ خطوة تاريخية أخرى لإحلال السلم في منطقتنا لا يمكن إلا أن يؤدي الى منافع للجانبين بل وللجنس البشري قاطبة .

والى أن يحدث ذلك ، سيستمر شعب جنوب افريقيا المضطهد في التعرض للمزيد من إراقة الدماء وذرف الدموع . ويضاعف من حدة الآلام الحالية التفكير في الوقت العصيب الذي ينتظرنا . فالآباء يربون أبناءهم ، وهم قادة المستقبل ، دون أن يستطيعوا تلقينهم خصال الحب والتفاهم الإنساني اللازمة لفرض مفهوم الوحدة في بناء المجتمع المتعدد الأعراق . ولا بد من أن يعتري بقية بلدان القارة والعالم التي تتحلى بفكر صائب شعور من الدهشة والخوف من أن يأتي انفجار عالمي جديد من جنوب افريقيا . إن رغبتنا المستمرة هي أن يعرف أشتاؤنا وشقيقاتنا الذين يعانون من وييلات الغمل العنصري بوضوح ودونما شك أن قلوب أبناء الكامبيرون تدمي باستمرار وهم يشاطرونهم إحساسهم القوي بالإحباط والامل .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن ننتقل لسماع المتكلم

التالي أود أن ألقى كلمة موجزة .

إنني أريد أن أناشد جميع الوفود أن تتعاون في ضمان بدء جلساتنا العامة في مواعيدها المحددة . وإنني أؤكد على هذه النقطة لأن افتتاح الجلسات في الايام الاخيرة

كان يتأخير بسبب غياب الوفود التي كان ينتظر منها أن تتكلم . ونحن جميعا ندرك أننا نقرب من الايام الاخيرة في هذه الدورة وأن من الطبيعي أن يزداد عدد البنود التي نبحثها عندما نبدأ في تلقي تقارير شتى اللجان . إن أيام العمل المتبقية لدينا قليلة للغاية ، ولذلك ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن علينا أن نستخدم الوقت المتاح لنا على أفضل وجه ممكن ، وبالتالي فإن من المهم للغاية أن يتعاون جميع الاعضاء تعاوننا صادقا حتى نستطيع بدء كل جلسة من جلساتنا في وقتها المحدد قدر الإمكان .

إنني أناشدكم أن تتفهموا هذه المسألة وأن تولوها دعمكم حتى نستطيع إنجاز أعمالنا بنجاح .

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/43/44)
- (ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)
- (هـ) مشاريع قرارات (A/43/L.30/Rev.1 ، A/43/L.31 ، Corr.1 و A/43/L.32 ، A/43/L.33 ، Corr.1 و A/43/L.34 ، Corr.1 و A/43/L.35 ، Corr.1 و A/43/L.36 ، Corr.1 و A/43/L.37 ، Corr.1 و A/43/L.38 ، A/43/L.41 ، A/43/L.42)

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

نظرت الجمعية العامة في البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في المرة الاخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ولقد أكدت الاحداث التي وقعت خلال الاشهر الاثنتي عشرة الماضية مرة أخرى أن الامل في أن يملح نظام بريتوريا العنصري سياسته من تلقاء نفسه ليس الا وهما ، وبالتالي فإن السبيل الوحيد للتعامل مع هذا النظام هو ممارسة الضغط الدولي .

كما بين العام الذي انصرم استقطابا متزايدا لموقفين متناقضين لا يمكن التوفيق بينهما . يتمثل الموقف الاول في إصرار بريتوريا على الابقاء على أسس نظام الفصل العنصري وتعزيزها ، ويتمثل الثاني في عزم شعب مناضل في سبيل الحرية ومصمم على بلوغ هذا الهدف بكل السبل الممكنة ومهما كلف الأمر .

وكما أشار التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن نظام بريتوريا العنصري يبعد القمع الذي يمارسه في الداخل ويسعى الى القضاء على كل أشكال المعارضة في البلد بغية فرض مخططاته السياسية . وان استئناف حالة الطوارئ

واتخاذ مختلف التدابير القمعية ضد المنظمات المناهضة للفصل العنصري وضد وسائل الاعلام الوطنية والاجنبية ليؤكد بما لا يقبل الشك أن السياسة التي يتبعها هذا النظام لتحقيق أغراضه تتمثل في الاستخدام العشوائي للقوة وارهاب الدولة* .

اننا ما فتئنا نؤمن بأن جذور المشاكل القائمة في جنوب أفريقيا تكمن في وجود الفصل العنصري في هذا البلد . وما دام هذا النظام قائما فلن يمكن تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة .

وإن ما يسمى بالاملاحات التي تزعم الاقلية العنصرية في بريتوريا القيام بها ليست الا تكتيكا مظلما يستهدف إخفاء الجوهر الحقيقي للنظام الذي وصفته الجمعية العامة بأنه جريمة . ونحن نرى أن من غير الممكن أن نناقش الاملاحات التي يقوم بها هذا النظام لأن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، وإنما يمكن استئصاله استئصالا كاملا . وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكّن شعب جنوب أفريقيا من تحقيق هدفه المتمثل في تحويل بلده الى مجتمع ينعم بالحرية والديمقراطية وعدم التمييز.

وللمجتمع الدولي دور أساسي يضطلع به في هذه العملية بكاملها . فالكفاح من أجل وضع حد لهذا النظام المشين هو كفاح يخص جميع الشعوب وليس مجرد شعب جنوب افريقيا الذي يعاني من التمييز العنصري فحسب . ويتحتم علينا أن نستجيب لتضحيات هذا الشعب ولما تقوم به دول خط المواجهة التي تقاوم بكل شجاعة وإصرار أعمال العدوان والتهديدات وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام بريتوريا . والواقع أن تكاليف هذه الاعمال الهادفة الى زعزعة الاستقرار قد بلغت أكثر من ٢٧ بليون دولار منذ عام ١٩٨٠ ، وهذا رقم مذهل حقا.

ولذلك ، يجب أن يحظى النضال ضد الفصل العنصري بالدعم الاقتصادي والمادي من دول خط المواجهة ومؤتمر التنسيق الانمائي في الجنوب الافريقي وحركات التحرير والصندوق الافريقي لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري التابع لحركة بلدان عدم الانحياز.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موشوتام (قبرص)

وبالمثل ، تؤكد نيكاراغوا أن فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد بريتوريا خطوة أساسية يجب على المجتمع الدولي أن يتخذها بغية وضع نهاية للفصل العنصري . ويمر بعض الحلفاء الأقوياء لبريتوريا على وضع العراقيل أمام أية محاولة تبذل في مجلس الأمن لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا . ونحن نأمل أن يبدي هؤلاء المدافعون المتحمسون عن الحرية والديمقراطية قدرا من الاحترام لحقوق ٢٥ مليون نسمة أكبر من احترامهم للمكاسب المالية التي يجنونها على حساب ذلك العدد العديد من الأرواح البشرية .

وطالما ظل نظام الفصل العنصري مبقيا على هيكله الحالي ، فستظل التوقعات بايجاد حل سلمي للنزاع في جنوب افريقيا مجرد أمل ، وسيظل هذا البلد غارقا في العنف . ونظرا لتواطؤ بعض حلفاء بريتوريا وللحالة المتفاقمة في الداخل ، فإن النضال المسلح يمثل بديلا شرعيا اختاره الشعب المقهور في جنوب افريقيا . والسبيل الوحيد لإنهاء العنف في الجنوب الافريقي ، إذا ما أردنا حقا تحقيق ذلك ، هو القضاء على التمييز العنصري . ومن الجدير بالذكر أن هناك من يعربون عن قلقهم إزاء العنف المشروع الذي تقوم به الشعوب ، ولكنهم يلتزمون الصمت ويمتنعون عن الاحتجاج بنفس القوة عندما يتعلق الأمر بالعنف والارهاب الذي ينفذه نظام الفصل العنصري .

وفي الختام ، نود أن نعرب مجددا عن ادانتنا لسياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . ونحن نطالب بوقف هذه السياسة على الفور ونعرب عن تضامننا مع شعب جنوب افريقيا النبيل في نضاله في سبيل القضاء على هذا النظام البغيض .

ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب جنوب افريقيا في نهاية المطاف في المستقبل القريب من العيش في مجتمع حر ديمقراطي غير تمييزي .

السيد دياكيتي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوافق عام ١٩٨٨

الذكرى الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومن ثم فإن الجمعية العامة تنظر هذا العام في البند الخاص بسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا في سياق خاص للغاية .

أولا ، يود وفدي أن يهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لجهودها المحمودة طوال هذا العام من أجل الاعلام على أفضل وجه بطبيعة نظام الفصل العنصري البغيض ، وجرائمه ، ومقاصده . وقد وفر تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22) للجمعية العامة معلومات قيمة عن الأنشطة التي تمت في مختلف أنحاء العالم من قبل الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية باعتبارها جزءا من النضال ضد الفصل العنصري . وفي جنوب افريقيا ، تميز هذا العام بازدياد العنف ، ومواصلة أعمال العدوان ، وزعزعة الاستقرار ، والارهاب الذي تمارسه الدولة من قبل النظام العنصري ضد الدول ذات السيادة المجاورة . وفي مواجهة هذا القمع الوحشي ، مضى شعب جنوب افريقيا الباسل في تنظيم نفسه ، واستحداث أنماط جديدة للمقاومة . وعلى المستوى الدولي ، نستطيع أن نخلص من التقرير الى أن الجبهة الدولية ضد الفصل العنصري تزداد اتساعا وقوة بفضل زيادة الوعي على المستوى الدولي بالتهديد الخطير الذي يشكله نظام الفصل العنصري للسلم والامن الدوليين .

وقد كشف نظام بريتوريا العنصري عن نفسه تماما بالوحشية الشرسة التي يحاول بها وقف تيار الحرية من التدفق في كل أنحاء جنوب افريقيا . فهو يعمل على الاحتفاظ بالسلطة بأية وسيلة . وفي ظل حالة الطوارئ يعمل العنصريون في بريتوريا على قمع خصوم الفصل العنصري على نحو منظم . وأصبحت الاعتقالات ، والإبعاد ، والتهديدات ، وتنفيذ أحكام الإعدام ممارسات يومية . كما حاول نظام بريتوريا كسر مقاومة المجتمع الاسود بتأليف فرق الدفاع عن النفس ، وتعيين القتل الذين تدربهم جنوب افريقيا وتسليحهم لإفزاز وقتل كل من يعارض الفصل العنصري .

وفي محاولة لخنق مقاومة الفصل العنصري ، فرضت الاقلية العنصرية حظرا على ١٧ منظمة و ١٨ فردا من مناهضي الفصل العنصري . ولإسكات قادة هذه المنظمات زاد العنصريون في بريتوريا عدد المحاكمات السياسية ضدهم . وأصبحت التدابير التقييدية ضد وسائل الإعلام جزءا من نفس النهج .

ولكن كل هذا عبث لا طائل منه ، فقد تعلمنا من التاريخ أنه لا يمكن لقوة ، مهما كانت ، أن تحطم مقاومة تستند على الطموحات العميقة لشعب كرس نفسه كلية للحرية .

ونظام بريتوريا معروف أيضا بعدم الوفاء بكلمته ، والمخادعة والتفليل ، واللجوء الى تكتيكات التعويق . كم مرة حاول الادعاء بإجراء ما يسمى بالاصلاحيات السياسية ؟ وفي ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر نظم ما يُدعى الانتخابات البلدية في كل أنحاء البلاد ، ولكن قُمد ، فقط ، بهذه الانتخابات حرمان الاغلبية السوداء من حقوقها الاساسية ، وإدامة نظام الفصل العنصري التمس على غرار مقاصد ما سمي بالمقترحات الدستورية عام ١٩٨٣ . ولهذا أدان المجتمع الدولي بقوة هذه الانتخابات ورفضها ، كما أدان ورفض بقوة المقترحات الدستورية عام ١٩٨٣ . ويقوم هذا النهج المستمر من جانب المجتمع الدولي حيال تكتيكات بريتوريا المراوغة على الاعتقاد بأن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولا بد من القضاء عليه ، ببساطة ووضوح ، وإحلال مجتمع ديمقراطي محله ، لا تمييز فيه بالنسبة للجنس ، ويقوم على مبدأ حكم الاغلبية من خلال الممارسة الحرة لحق التصويت لكل الشعب في جنوب افريقيا موحدة غير منقسمة كما تؤكد هذا من جديد في القرار ١١/٢٨ . ومن أجل تحقيق هذه الغاية يجب أن يمر المجتمع الدولي ، ضمن أمور أخرى ، على الافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا ، وكل السجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر المفروض على المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وإلغاء حالة الطوارئ .

وتساعد بعض الدول بريتوريا في بناء قوتها العسكرية وتنفيذ برنامجها النووي ، منتهكة بذلك الحظر الالزامي على تسليح جنوب افريقيا ، وفي تجاهل كامل

لإعلان خلو افريقيا من الاسلحة النووية . ومن رأي وفدي أن مسألة معرفة ما إذا كانت جنوب افريقيا تستخدم الطاقة النووية في الأغراض العسكرية هي جدل عقيم تماما ، إذ كيف يتصور المرء ، ولو للحظة قصيرة ، أن نظاما عنصريا عسكريا مثل نظام بريتوريا ، التي تحافظ على بقائها في السلطة عن طريق الارهاب والقوة والعنف ، يمكن أن يجري بحوثه النووية من أجل أغراض سلمية خالصة ؟

وتستمر جنوب افريقيا في الحصول على المساعدة الاقتصادية من دول معينة على الرغم من الادانة الدولية . وتشتمل الفقرات من ٧٠ الى ٧٩ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على معلومات كافية عن الدعم التجاري ، والنقدي ، والمالي المقدم الى جنوب افريقيا .

وعلى هذا النسق تغزو الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ضحية مؤامرة كبرى بين جنوب افريقيا وحلفائها . وعلى الرغم من هذا الموقف ، فسوف ينتصر الشعب الباسل لا محالة في نضاله ضد أنصار الفصل العنصري .

وقد بدأ إسهام شعب مالي لدعم هذا النضال بعد حصوله على الاستقلال مباشرة . وقدمت مالي دائما أشكالا متنوعة من الدعم الى شعوب الجنوب الافريقي في نضالها من أجل التحرر . ومن أجل هذا ، نظمت مالي أسبوعا للتضامن مع شعوب الجنوب الافريقي في الفترة من ٧ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . وخلال ذلك الأسبوع بذلت كل قطاعات سكان مالي ، وكثير من المدعويين من مختلف أنحاء العالم ، دعمهم للمناضلين من أجل الحرية ، ولدول خط المواجهة .

وكلما معدنا النضال ضد الفصل العنصري تحتم علينا زيادة اليقظة والالتزام . ولهذا يؤيد وفد مالي ، من كل قلبه ، التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولا سيما الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري وآثاره التخريبية في الجنوب الافريقي .

وستدعو افريقيا ، من جانبها ، الى عقد مجلس الامن في الوقت المناسب للنظر في سياسات جنوب افريقيا العنصرية المنكرة وأعمال الارهاب التي تمارس في جنوب

افريقيا ، وفي الاقليم ، وذلك بغية اتخاذ التدابير المناسبة ، ومنها فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد نظام الفصل العنصري .

وتعزى فعالية العمل الدولي لمساعدة شعوب الجنوب الافريقي في نضالها ضد القهر العنصري ، بكل تأكيد ، الى تكثيف الحملة ضد الفصل العنصري ، والضغط عليه . وقد كان هذا الضغط هو الذي أرغم بريتوريا على تخفيف الحكم ضد سجناء شاربفيل الستة .

إن الفصل العنصري واحد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي . والعمل الحازم لعزل جنوب افريقيا وحده هو الذي سيمكّن المجتمع الدولي من مواجهة هذا التحدي .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفدي بفرض الجزاءات التي اتخذت في مختلف أنحاء العالم ضد نظام بريتوريا . وهنا نود أن نشيد بدول الشمال للتدابير التي اتخذتها لمناهضة الفصل العنصري . ولن يتحقق العزل الكامل لجنوب افريقيا ، الذي سيحملها في النهاية على الرضوخ لارادة المجتمع الدولي ، إلاّ من خلال الجزاءات الشاملة والإلزامية . ولهذا السبب تواصل مالي الدعوة الى تطبيق التدابير بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على جنوب افريقيا .

وفي هذا العام الذي يوافق الذكرى الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر أن هذا المك العظيم كان قد أُتخذ بعد ثلاث سنوات فقط من انتمار الجنس البشري على النازية . وجدير بنا أن نتذكر هذا لانه يبدو أن البعض ينسى أن افريقيا دفعت ثمنها باهظا في المعركة التي شنها العالم منذ زمن قريب ضد النازية .

إننا لا نقول أننا نستحق العرفان ، ولكننا ببساطة نطلب تفهم المعركة الموجهة اليوم ضد الفصل العنصري الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية ، والتي لا تختلف عن المعركة التي وجهت بالأمس ضد النازية . ونأمل أن تحث ذكريات الماضي جميع أعضاء المجتمع الدولي على الالتزام التام بإزالة الفصل العنصري ، وتجنب حمامات الدم التي ستتجاوز أحجامها كل تصور ، والتي يمكن أن تنجم عن العنف والتوتر العنصري في جنوب أفريقيا .

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتعارض

السياسات والممارسات الداخلية والخارجية للنظام العنصري في جنوب افريقيا مع التطورات التي حدثت مؤخرا في العلاقات الدولية ، والتي اتسمت بالاعتراف المتزايد بالمصير المشترك للشعوب والتكافل المتزايد بين الامم . وتتنافى هذه السياسات والممارسات على نحو واضح مع روح ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي يحتفل المجتمع الدولي بذكره السنوية الاربعين في غضون بضعة أيام .

إنني لن أثقل على هذه الجمعية بسرد حقائق عن الاعمال اللاإنسانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد الغالبية السوداء من سكان جنوب افريقيا . فالممارسات الاجرامية التي ترتكبها بريتوريا معروضة بمنتهى الدقة في التقرير الوافي الذي أعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري برئاسة السيد السفير جوزيف غاربا ، سفير نيجيريا ، كما ورد ذكرها أيضا في الكلمات التي أدلى بها المتكلمون السابقون .

إن الحالة في جنوب افريقيا تزداد توترا وتفجرا ، ومنغوليا ، كبقية المجتمع الدولي كله ، يساورها القلق العميق بشأن التدهور الجسيم للحالة في جنوب افريقيا ، ولا سيما تصاعد انتهاكات الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية للغالبية العظمى من السكان ، وفرض قيود صارمة على الأنشطة التي تظلم بها المنظمات الشعبية .

وتبرهن التطورات التي حدثت في الفترة الاخيرة في جنوب افريقيا مرة أخرى على صحة الاعتقاد المنتشر على نطاق واسع بأنه طالما استمرت حالة الطوارئ ، واستمر اعتقال السجناء والمحتجزين السياسيين ، واستمر الحظر على المنظمات المناهضة للفصل

العنصري والمنظمات السياسية الاخرى ، فإن احتمالات التسوية السلمية للخزاع في جنوب افريقيا ستظل بعيدة المنال ، وستتدهور حالة البلد باستمرار ، وستسير في طريق العنف المتزايد . وتبين هذه التطورات أيضا من جديد أنه لا يمكن اصلاح الفصل العنصري ، وإنما يجب ازالته تماما .

وفي حين يستمر نظام بريتوريا العنصري في فرض حالة الطوارئ وإقرار مجموعة من التدابير القمعية لضرب أي شكل من أشكال المعارضة في البلد ، فإنه يلجأ الى عدد من "الإصلاحات" الزائفة التي تستهدف ايجاد انطباعات وهمية بأن هناك مشاركة في السلطة ، وفرض مخططات النظام السياسية الجديدة على الغالبية العظمى من السكان . وقد تمثلت آخر هذه المحاولات فيما يسمى بالانتخابات المحلية ، التي أعلنت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة أنها باطلة وغير صحيحة .

إن الجنوب الافريقي ، وخاصة ناميبيا ، هو الذي يواجه فيه المجتمع الدولي أشد أنواع الاستعمار والعنصرية عنادا وتصلبا ، تدعمه سياسات الفصل العنصري وممارساته التي تطبقها جنوب افريقيا . ولقد أصبح نظام بريتوريا أداة لتنفيذ السياسة العالمية الجديدة التي ينتهجها البعض في الدوائر الرأسمالية تجاه الجنوب الافريقي والقارة الافريقية في مجموعها . فبعض الدول الغربية تشجع جنوب افريقيا على مواصلة إحتلالها غير الشرعي لناميبيا وارتكاب أعمالها التي تستهدف زعزعة الاستقرار في البلدان الافريقية المجاورة . وبعض الدول الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الامن تكفل إعاقه المجلس في كل مرة يطلب إليه فيها اتخاذ إجراء ضد نظام الفصل العنصري بما يتفق وأحكام الميثاق .

إن الحرب غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا والقوات التابعة لها ضد دول خط المواجهة المجاورة قد ازدادت تكثيفا . ولم يقتصر تصاعد العدوان العسكري لجنوب افريقيا على أنغولا وموزامبيق فقط ، وإنما امتد ليشمل هجمات الكومندوز في زامبيا ، والتهديدات الموجهة ضد بوتسوانا وفرض حصار جزئي على حدودها ، والاعمال الارهابية المرتكبة في سوازيلند وزمبابوي ، والتي تسفر عن حالات القتل والاصابة وتلحق الضرر بالمتلكات .

ويسعى نظام بريتوريا ، بدعم من بعض الدول الغربية ، الى ربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجية تماما . فقد حاول النظام ، حتى فترة ليست ببعيدة ، ربط إنهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا بانسحاب القوات الدولية الكوبية من أنغولا ، وهو مفهوم أعلن مجلس الأمن أنه لا صلة له بمسألة استقلال ناميبيا ولا يمكن قبوله . وتحاول بريتوريا الآن اختراع عنصر ربط آخر ، فهي تسعى حاليا الى جعل استقلال ناميبيا مشروطا بظهور ما تسميه تسوية سياسية داخلية "مقبولة" في أنغولا .

وهناك الآن بعض المؤشرات التي تدعو الى التفاؤل بشأن استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره . ونعتبر أن إحدى الخطوات الايجابية تتمثل في الاتفاق المبدئي حول صيغة لتنفيذ قرار مجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تم التوصل اليه في المفاوضات الثلاثية التي جرت بين ممثلي أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، وبوساطة الولايات المتحدة . ونأمل في أن يسفر هذا التطور عن تمكين الأمم المتحدة من انجاز ولايتها المتمثلة في تحقيق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ويود وفدي أن يعرب عن تقدير حكومة منغوليا العميق للنهج البناء الذي أبدته حكومتا جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا لتعزيز استقلال ناميبيا .

وفي حين يؤيد وفدي كل تحرك في الاتجاه الصحيح ، فإنه يؤيد الرأي الذي مفاده أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل متيقظا لتصرفات بريتوريا وأن يواصل ضغطه على جنوب افريقيا إلى أن تتحقق كفالة استقلال ناميبيا على نحو تام وإزالة نظام الفصل العنصري . وإننا نشني على الطريقة المتعلقة والبناءة التي انتهجتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تمثل طليعة شعب ناميبيا التي عرقتها التجارب . وبعبارة أخرى ، ينبغي على جميع الدول والمنظمات الدولية أن تضاعف جهودها لإجبار نظام الفصل العنصري على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها .

إن آخر تقرير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري خُصص الى أن أكثر الجراءات فعالية ، في غياب فرض جزاءات شاملة والزامية ، هي الجزاءات التي تستهدف التأثير في مجالات اقتصادية هامة ، وأهمها فرض حظر على واردات الفحم والمنتجات

الزراعية ، وحظر توفير القروض والائتمانات ، وحظر نقل التكنولوجيا ، وفرض حظر على الرحلات الجوية المباشرة من جنوب افريقيا واليها ، وأن تظل المقاطعة النفطية الالزامية واحدة من أقوى طرق الضغط على النظام العنصري . ونحن نؤيد الرأي الذي مفاده أنه يتعين على الدول التي ما زالت تتعامل اقتصاديا مع نظام بريتوريا أن تحترم استنتاجات اللجنة الخاصة وتوصياتها .

وأود أن أعرب عن تقديرنا البالغ للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما اضطلعت به من عمل قيم . إن هذه اللجنة ، التي احتفلت هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشائها ، كانت مفيدة جدا في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح النضال ضد الفصل العنصري . وإن عملها الهام ليستحق دعما أكثر إيجابية ، ولا سيما في هذا الوقت الذي يتطلب اتخاذ اجراءات حاسمة لإزالة الفصل العنصري .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية ، التي تدافع بكل قوة عن إنهاء الفصل العنصري ، اعتماد تدابير أكثر اتساقا تنفذ تحت رقابة صارمة ضد جنوب افريقيا ، وتدعو جميع الدول الاعضاء الى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة . وتؤيد منغوليا تماما مقترح بلدان عدم الانحياز بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٩ ، تكون مكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . ويرحب وفدي بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد اجتماع لمجلس الأمن في افريقيا بقصد دراسة جميع السياسات المنكرة التي ترتكبها جنوب افريقيا العنصرية ، وأعمال الارهاب التي ترتكبها الدولة في جنوب افريقيا وناميبيا وفي شبه القارة ، وذلك لاتخاذ الاجراءات المناسبة ، بما في ذلك فرض جزاءات الزامية وشاملة ضد نظام الفصل العنصري . ونعتقد أنه إذا تم تنفيذ هذه التدابير ، فإنها سوف تعطي زخما حاسما للجهود الدولية المبذولة من أجل إنهاء الفصل العنصري .

وفي ١٩٩٠ سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي يؤكد - ضمن جملة أمور - أن :

"الجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي ، وتسمى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ويرى وفد منغوليا أن إعلان الجمعية العامة مؤخرا عقد التسمينات عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار يتسم بأهمية كبيرة في تعزيز جهود المجتمع الدولي للتخلص من الفصل العنصري .

ووفدي يعرب مرة أخرى عن دعم شعب منغوليا وحكومتها للكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا في سبيل إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية . وبينما نحيط علما على النحو الواجب بتخفيف حكم الإعدام على سجناء شاربفيل الستة ، فإننا نطالب حكومة جنوب افريقيا بوقف تنفيذ حكم الإعدام على غيرهم من المناضلين من أجل الحرية المعتقلين حاليا والذين ينتظرون تنفيذ هذا الحكم . كما تضم منغوليا صوتها الى أصوات المطالبين بالإفراج عن نيلسون مانديلا وجميع الوطنيين الآخرين المكافحين من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري .

إن التطورات في جنوب افريقيا تدل مرة أخرى على أنه لا يمكن لأي قمع أو مكائد أن تكبح نضال شعب جنوب افريقيا من أجل حقوق الإنسان والحرية وتقرير المصير والتقدم ، وكفاحه ضد نظام الإرهاب والقمع الرسميين . والوفد المنغولي على ثقة من أن الوقت الذي سيسود فيه العدل والديمقراطية في جنوب افريقيا ليس ببعيد . أما السياسات والممارسات العتيقة البالية القائمة على التفوق العرقي فمقضي عليها بالغسل لا محالة .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الفصل

العنصرى جريمة في حق الإنسانية . إنه أشد انتهاكات مبدأ المساواة سفورا ، وهو ينتهك المبادئ الاساسية الاخرى التي جسدها ميثاق الامم المتحدة .

إن اليابان يساورها قلق عميق لأن الحالة في جنوب افريقيا ، منذ آخر مرة ناقشت فيها الجمعية العامة هذا البند ، لم تتحسن ، بل ازدادت تدهورا في بعض جوانبها الجوهرية . إن حكومة جنوب افريقيا تواصل محاولاتها لقمع أغلبية شعب جنوب افريقيا بالقوة الفاشمة التي أودت بكثير من الأرواح . وفي ظل حالة الطوارئ ، ما زال هذا الشعب يتعرض لعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية . وقد شددت بريتوريا قيودها على الصحافة في محاولة يائسة لإخفاء الفظائع التي ترتكبها سلطاتها عن العالم .

وفي الوقت ذاته ، تواصل جنوب افريقيا شن الغزوات العسكرية على البلدان المجاورة ، وتعمير آذانا صماء لاحتجاجات المجتمع الدولي .

ودعوني أتشهد ببعض التدابير القمعية التي اتخذتها جنوب افريقيا في هذا العام المنصرم . في شباط/فبراير حظرت جميع الأنشطة السياسية التي تقوم بها منظمات جنوب افريقيا التي تقود الكفاح غير العنيف ضد الفصل العنصرى . وفي آذار/مارس هاجمت وحدات عسكرية تابعة لجنوب افريقيا غابارون عاصمة بوتسوانا ، مما أسفر عن أربع وفيات . وفي حزيران/يونيه قررت حكومة جنوب افريقيا تمديد حالة الطوارئ التي فرضتها من قبل . وفي الشهر الماضي ، في محاولة يائسة أخرى لإسكات صوت الحق والسلم والحرية ، أصدرت حكومة جنوب افريقيا أمرا بوقف نشر صحيفة ال "ويكلي ميل" . وحكومة اليابان تدين تلك التدابير التي لم تتخذها بريتوريا إلا لتنفيذ السياسة العنصرية القائمة على الفصل العنصرى .

ومن الواضح تماما أن الاقلية البيضاء الحاكمة في بريتوريا عازفة - كعادتها - عن الاعتراف بجوهر المشكلة ، وهو أن سياسة الفصل العنصرى البغيضة التي تتبعها هي مصدر القلق والاضطراب بين الاغلبية السوداء ، وأن الفصل العنصرى هو الذي يثير عدااء جيران بريتوريا واستهجان المجتمع الدولي .

متى تدرك سلطات بريتوريا أن مسار العدوان والقمع والابتزاز ، الذي يبدو أنها مصممة على اتباعه ، سيؤدي الى زيادة تدهور الحالة والى المزيد من إراقة الدماء ، وسيؤدي في نهاية المطاف الى حرب أهلية شاملة ؟

إن اليابان لا تقل عن أحد في تشدها في معارضة الفصل العنصرى .

ومرة أخرى تطالب اليابان بأن تتخذ بريتوريا خطوات عملية أساسية لإلغاء الفصل العنصرى ، وأن تقدم للمجتمع الدولي جدولا زمنيا موثوقا به لتحقيق ذلك الهدف . كما تطالب اليابان بأن تفرج بريتوريا دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا وعن غيره من السجناء السياسيين ، وأن ترفع الحظر عن جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصرى بما فيها المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، وأن تدخل في حوار جدي مع زعماء هذه المنظمات وغيرها من حركات ومنظمات التحرير الوطنى .

ينبغي لجنوب افريقيا أن تقوم فورا بإلغاء حالة الطوارئ ، وبأن تتوقف فورا عن شن الغزوات على الدول المجاورة وكذلك عن تحرشها الاقتصادى بتلك الدول . وإلى أن تتخذ هذه الإجراءات ، ستواصل اليابان اتباع سياساتها وتدابيرها المتشددة إزاء جنوب افريقيا .

وعلى سبيل المثال ، فإن حكومتى لا تقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وتقتصر هذه العلاقات على المستوى القنصلى .

وهي تحظر أي استثمار مباشر من جانب المواطنين اليابانيين أو الشركات اليابانية أو فروعها في جنوب افريقيا ، وهي سياسة تتقيد بها منذ أكثر من ٢٠ عاما .

كما أنها تفرض قيودا صارمة على التبادلات الرياضية والثقافية والتعليمية مع جنوب افريقيا ، ولا تصدر تأشيرات سياحية لمواطني جنوب افريقيا ، ولا تشجع المواطنين اليابانيين على السفر الى جنوب افريقيا .

وتحظر اليابان تجارة الأسلحة وجميع أشكال التعاون في المجال النووى مع جنوب افريقيا ، وتحظر أيضا استيراد الحديد والصلب من ذلك البلد .

كما أن وكالات تنفيذ الفصل العنصرى ، مثل القوات المسلحة والشرطة ، لا يسمح لها بشراء الحاسبات الالكترونية من اليابان ، ولا يمكن إدخال عملة جنوب افريقيا "الكروغراند" وغيرها من العملات الذهبية الى اليابان . وقد أوقفت الرحلات الجوية مع جنوب افريقيا ، كما حُظر على موظفي الحكومة اليابانية استخدام الخطوط الجوية التابعة لجنوب افريقيا في الرحلات الدولية .

وفيما يتصل بالتجارة مع جنوب افريقيا ، فقد ذُكر أن اليابان زادت تجارتها مع جنوب افريقيا وأصبحت أكبر شريك تجاري لها في العام الماضي . إلا أنني أود أن أبين أن هذا كان أساسا نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الين الياباني بالنسبة للدولار الأمريكي وعملات أخرى ، ولكن تجارة اليابان مع جنوب افريقيا ، مقدرة بالين الياباني ، بدأت تنخفض سنويا منذ عام ١٩٨٤ ، مما أسفر عن انخفاض نسبة ٢٧ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ . وأود أيضا أن أذكر أن حكومة اليابان اتخذت هذا العام خطوات إضافية لتشجيع صلات العمل اليابانية مع جنوب افريقيا . والواقع أن وزيرى الخارجية والتجارة وجها مناشدات شخصية الى كبار رجال الاعمال في اليابان لممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل التجاري مع ذلك البلد . وأسفر ذلك عن دلائل واضحة على أن تجارة اليابان مع جنوب افريقيا آخذة في التناقص هذا العام .

وبالنظر الى هذه السياسات الحازمة المذكورة آنفا التي تتبعها حكومة بلادي فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، فإن الفقرة ٣ من مشروع القرار A/43/L.32/Corr.1 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا" تظهر سوء فهم لسجل اليابان حتى الآن . اننا نرى انه ينبغي عدم إفراد بلدنا باللوم على أساس إحصاءات تجارية هي دائما مجال للتفسيرات . فضلا عن ذلك فإن بلادي تعارض بوجه عام اتباع أسلوب ذكر الاسماء في قرارات الأمم المتحدة . ولهذا ، يطالب وفد بلادي بحذف الإشارة الى اليابان من الفقرة ٣ من مشروع القرار ، ويطلب ان يطرح هذا في تصويت منفصل .

وفي الظروف الحالية ، فان الضغوط الاقتصادية والسياسية المباشرة أساسية تماما لبعث رسالة سياسية واضحة الى جنوب افريقيا . ولكن هناك في الوقت نفسه جوانب أخرى للمشكلة يجب ألا نتجاهلها .

أولا وقبل كل شيء ، يجب ألا ننسى محنة الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، التي تهددها باستمرار الغزوات العسكرية والابتزاز الاقتصادي من بريتوريا . واليابان ، اعترافا منها بأن تلك الدول تعاني من صعوبات اقتصادية كلما تدهورت الحالة في جنوب افريقيا ، فإنها تعزز تعاونها الاقتصادي والغني مع تلك الدول ، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الى عدد من بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وتعلق اليابان أهمية كبرى على الحوار السياسي ، ومن ثم فإنها تكثف تبادل الآراء مع الزعماء الافريقيين السود .

ثانيا ، إن اليابان إذ تتطلع الى اليوم الذي تتحقق فيه ديمقراطية حقيقية في نهاية الامر ويتمتع الشعب كله في جنوب افريقيا بحقوق الإنسان ، فإنها تقدم مساعدة لتنمية الموارد الإنسانية للمعاونة في إعداد الشعب الاسود في جنوب افريقيا للاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال في بناء بلده وفي جهود اعادة البناء الوطني . وإن مساهمات حكومة بلادي عبر السنين في الصناديق والبرامج الانسانية والتعليمية التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك مساعدتها الثنائية ترجع الى الأهمية التي تعلقها على هذه المنطقة . واليابان عازمة على تقديم مساعدتها ، طالما وُجدت الحاجة لذلك ، لتنمية أئمن موارد افريقيا ، وهي شعبها .

وتدعو اليابان حكومة جنوب افريقيا الى أن تعلن بوضوح قاطع انها تعتزم القضاء على الفصل العنصرى ، والدخول دون شرط في مباحثات مع زعماء الطائفة السوداء بشأن خطوات محددة تؤدي الى تحقيق تلك الغاية . وتحت اليابان أيضا كل من يهمهم الامر على مضاعفة طاقاتهم في الجهود السلمية للقضاء على الفصل العنصرى .

لقد شهد هذا القرن أهوال الحرب والإبادة والقسوة التي لم يسبق لها مثيل ، ولكنني أعتقد أن الجميع يتفقون على انه بالإدراك المتنامي لتكافلنا ، أصبح الاتجاه نحو السلم والعدل المساواة . وان مواجهة التحديات العالمية واقتناص الفرص المتاحة أمامنا سيتطلبان أن تبذل كل دولة وكل شعب أقصى قدر من الجهد . ولهذا ، بينما نستعد للقرن الحادى والعشرين ، فلنضاعف جهودنا لحث جنوب افريقيا على الاعتراف بما لا مفر منه ، عاجلا وليس آجلا ، والتخلي عن سياساتها العنصرية حتى تصبح مرة أخرى عضوا مفيدا في المجتمع الدولي .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنسبة

لناميبيا نرى الآن آفاقا مشجعة لإنهاء السلمي لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لها ، والشرط المسبق لذلك هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلنأمل ألا نفقد هذه الفرصة .

إلا انه بينما نرى أن استقلال ناميبيا أصبح وشيك الوقوع ، فإن من الامور ذات الاهمية ألا نلجأ الى التفكير بالتمني ، ولا سيما في ضوء التطورات في جنوب افريقيا نفسها ، لانه طالما أنكرت الحقوق السياسية الاساسية على غالبية سكان جنوب افريقيا ، فلن يكون هناك سلام دائم في الجنوب الافريقي .

إن تسوية مسألة ناميبيا لايمكن ان تقضي على السبب الجذرى للنزاع في الجنوب الافريقي ، الذى لايزال هو الفصل العنصرى . وللأسف فخلال العام الماضى لم يحدث أى تقدم صوب التغيير السياسى في جنوب افريقيا نفسها . بل الواقع أن الحالة زادت تدهورا .

وفي شهر حزيران/يونيه من هذا العام ، جُددت حالة الطوارئ المفروضة في جميع أنحاء البلاد ، كما شددت الأحكام المتطرفة المتعمدة لتشريعات حالة الطوارئ وإجراءات الأمن لتجريم المعارضة الحقيقية والمخالفة السياسية . كما لا يزال يتبع دون هوادة الاحتجاز دون محاكمة ، والإزاحة الجبرية ، وأوامر الاحتجاز ، والخطر ، وسائر أشكال القمع الواسع النطاق لمعارضى الفصل العنصرى . وفي الوقت نفسه ، توقع جماعات الاقتماص ، الدمار بالاقاليم السوداء ، بتشجيع ومساعدة من قوات الأمن .

ومن بين ٥٠٠ ٢ سجين يحتجزون الآن بمقتضى أنظمة الطوارئ . هناك ١٠٠٠ فرد على الأقل محتجزون منذ سنة أو أكثر . ومن أشد المظاهر إزعاجا أن الأطفال والشباب أصبحوا هدفا خاصا للقمع . ومن بين المحتجزين منذ فرض حالة الطوارئ ، هناك أكثر من عشرة آلاف طفل ، لا يزال عدد منهم يعاني من سوء التغذية والتعذيب . ومن المشير والمقزز أن حكومة جنوب افريقيا تسمح باستمرار هذه الحالة ، مع أن أشارها الطويلة المدى على الأطفال أنفسهم وكذلك على المجتمع أشار مدمرة .

وان الزيادة الكبيرة في تطبيق عقوبة الإعدام سبب آخر يشير القلق الكبير . ووفقا لمنظمة العفو الدولية ، فإن ٨١ شخصا اعدموا في جنوب افريقيا في الفترة من كانون الثاني/يناير الى تموز/يوليه . ولا يزال ٢٧٤ فردا ينتظرون الإعدام ، ومن بينهم ما لا يقل عن ٧٠ شخصا اتهموا بجرائم ذات دوافع سياسية .

ومن أجل إخفاء حقائق الفصل العنصرى القائمة ، فرضت قيود شديدة أيضا على وسائل الإعلام . ومن آخر الامثلة على ذلك حظر صدور صحيفة "ذى ويكلي ميل" ، ولا يزال زويلاخي سيسولو رئيس تحرير "ذى نيو نيشن" محتجزا منذ عامين تقريبا ، دون توجيه تهمة إليه .

وفي جنوب افريقيا ، تقمع الغالبية لا كأفراد ولكن كجماعات لا يوضع الافراد فيها في الحسبان ، وإنما هم ينحون جانبا بسبب جنسهم . ولهذا فإن الفصل العنصري يذهب الى ما هو أبعد من القمع السياسي ، وهذا هو السبب الذي يحرك مشاعرنا جميعا . إن الفصل العنصري يقوض على نحو أساسي احترام كرامة الإنسان وقيمه على أساس المساواة ، وهو أحد المبادئ الأساسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم فإن واجبنا كأعضاء في هذه المنظمة لا يقتصر على المساعدة في تحقيق تغيير سلمي في جنوب افريقيا ، ولكن - وبنفس القدر من الأهمية - الإسهام في استعادة احترام الكرامة الإنسانية .

ولا يمكن أن يكون هناك تعايش مع الفصل العنصري ، ولا يمكن اتخاذ موقف محايد إزاءه . فحكم الضرورة وقوة العدالة يوجبان إنهاء الفصل العنصري ؛ وسوف يتحقق ذلك ، ومن ثم يجب أن تستمر الجهود الدولية لإحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ويجب أن نكون حازمين في طلباتنا وألا نسمح باضعاف الضغط على حكومة جنوب افريقيا . وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا بأن الجزاءات الالزامية التي يعتمد عليها مجلس الأمن هي أفضل الوسائل الفعالة لممارسة هذا الضغط . ولذلك فإن من بواعث خيبة الأمل أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ قرار بشأن هذه التدابير . وإلى أن يتخذ مجلس الأمن مثل هذا القرار ، تعمل السويد على توسيع نطاق التدابير الانفرادية التي اتخذتها سابقا ، وقد فرضت حظرا عاما على التجارة مع جنوب افريقيا ، وذلك كجزء من برنامج عمل دول الشمال الأوروبي . ونحن نطالب البلدان التي تعارض حتى الآن فرض هذه الجزاءات بأن تعيد النظر في مواقفها .

هناك طرق أخرى يمكن بها للمجتمع الدولي أن يسهل عملية الكفاح ضد الفصل العنصري . فيمكننا أن نساعد ضحايا الفصل العنصري والمعارضين له عن طريق الاسهامات السخية الطوعية في البرامج المختلفة التي تقوم بها الأمم المتحدة لصالح اللاجئين ، ولأعمال الإغاثة والتعليم والمساعدة القانونية ، أو عن طريق الاسهامات المباشرة التي تقدم الى المنظمات المعنية بهذه الأنشطة الإنسانية . وباعتباري رئيسا للجنة الأوصياء

لمندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، أود أن أشير بصفة خاصة الى عمل هذا الصندوق وأنشطته ، التي تستحق في رأينا دعما قويا ومتزايدا من جانب الدول الاعضاء . وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية فإن السويد من جانبها تدعم منذ عدة سنوات ، البرامج الخاصة بمساعدة المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتبلغ قيمة المساعدات التي قدمناها هذا العام ٢٨ مليوناً من الدولارات . وبالإضافة الى هذه المساعدة الحكومية ، تقدم المنظمات غير الحكومية اسهامات كبيرة .

واسمحوا لي أن أشير بصفة خاصة الى ضرورة دعم حركة العمال السود في كفاحها النشط ضد الفصل العنصري .

وما فتئ دعم دول خط المواجهة يشكل دعامة في أية استراتيجية دولية للتغلب على سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولا يعتبر تقديم المساعدة الى هذه البلدان أمراً أساسياً فقط إذا ما أردنا أن نقلل من تعرضها للخطر ، ولكنه أمر مهم أيضا لعمليات التنمية في هذه البلدان في المستقبل ، عندما يتم القضاء على الفصل العنصري وتشارك جميع بلدان المنطقة بما فيها جنوب افريقيا وناميبيا في التعاون السلمي .

ولقد أصبح تقديم المساعدة الى دول خط المواجهة حجر الأساس في سياسة السويد تجاه الجنوب الافريقي منذ عدة سنوات . وفي هذا العام خصمنا نصف مساعداتنا الثنائية ، أو أكثر من ٥٠٠ مليون من الدولارات لبلدان الجنوب الافريقي وفي السنوات الخمس الاخيرة أسهمت السويد بزهاء بليونين من الدولارات في أشكال مختلفة من المساعدة في المنطقة .

ومن العناصر الهامة الأخرى في سياستنا بشأن جنوب افريقيا اسهامنا في التعاون الواسع النطاق بين بلدان الشمال الاوروبي ومجموعة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . والهدف من هذا التعاون هو تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المنطقتين وتخفيض اعتماد بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي على جنوب افريقيا .

ومنذ أيام قليلة أفرج عن زيفانيا موثوبنغ وهاري غوالا ، وخففت أحكام الإعدام الصادرة على المواطنين الستة في شاربفيل . وتأمل حكومتي أن يتبع هذه التدابير الافراج الحقيقي غير المشروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين . ومن الأهمية بمكان أن يدعى الممثلون الحقيقيون لشعب جنوب افريقيا الى الاشتراك في مؤتمر وطني ليناقشوا بحرية مستقبل بلدهم .

إن التغيير السلمي قد لا يزال ممكنا في جنوب افريقيا ، ولكن هذا التغيير يجب أن يتحقق سريعا وإلا أصبح العنف أمرا لا يمكن تجنبه . وإذا بدأ العنف بالفعل ، فإنه سيؤدي الى معاناة بالغة لجميع الأطراف المعنية . ويجب أن يكون القضاء على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا يمارس فيها التمييز العنصري أول بند في جدول أعمالنا الآن ، لأن هذا أمر يتعلق أساسا بكرامة الإنسان ويبين مدى جدية استعدادنا لتأييد هذه القيم الأساسية والدفاع عنها .

السيد محمد (العراق) : منذ عقود عديدة والمجتمع الدولي ، عبر هذه الجمعية الموقرة ومن خلال العديد من الفعاليات الأخرى على مختلف المستويات الدولية والاقليمية والوطنية يشهد عملية كشف حساب جديدة عن جرائم الفصل العنصري التي يواصل نظام بريتوريا ارتكابها بشكل علني وثابت ضد شعب جنوب افريقيا والشعوب المجاورة . إن هذه الوقفة الدولية هي وسيلة من وسائل مخاطبة الضمير الإنساني ليعبر ، ليس فقط عن إدانة هذه الجرائم ، وإنما عن معاناته الذاتية في تحمل مسؤولية تلك الفظائع التي تقع في ظل عهد ترسخت فيه القوانين وتنوعت من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته وتعميقها ، في زمن التكنولوجيا في خدمة البشر .. وعصر الفضاء ، زمن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان حقوق الإنسان .

أمام تراكم ورسوخ هذه القوانين تظل جرائم الفصل العنصري علامة تؤكد أن أمام الجهود الدولية المتضافرة طريق طويل لابد أن تقطعه حتى تستطيع أن تزيح ذلك العار الذي تقتتره الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا .

وأمام هذه الحقيقة لابد أن نتساءل عن الاسباب والعوامل التي تعوق فعالية القوانين والقرارات الدولية عن أن تأخذ مداها الكامل في إنهاء هذه الجريمة . ولا شك فإن التساؤلات في هذا الصدد تجد أجوبتها بكل سهولة وبساطة .

إن هناك بعض الدول والشركات التي تستمر في التعاون مع نظام جنوب افريقيا بشكل يؤمن للنظام أسباب القوة والاستمرار وتحدي قرارات المجتمع الدولي . وهذه الدول والشركات معروفة جيدا ومشخصة ومدانة . وإن استمرارها في خرق قرارات الامم المتحدة وتجاهل مسؤولياتها الدولية والاخلاقية يشكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين .

إن سياسة الفصل العنصري التي تمارس ضد السكان السود في جنوب افريقيا قد اتخذت بمرور الزمن أبعادا خطيرة . وهي تكرر آثارا دائمة وعواقب وخيمة تنعكس بشكل مأساوي على حياة المجتمع داخل جنوب افريقيا ، ثم تنعكس أيضا على المستوى الاقليمي ، إذ تتحول قوانين الفصل العنصري الداخلية الى دوافع عدوانية توسعية ضد الدول الافريقية وبخاصة المجاورة منها والتي أخذت تعاني الكثير بسبب السياسة العدوانية الارهابية لنظام الفصل العنصري . أما على المستوى الدولي ، فيكمن الخطر الدائم في تهديد الأمن والسلم الدوليين من خلال ما يمكن أن ينتج عن تفاقم عوامل الصراع ليشمل القوى الأخرى التي تترابط وتتصادم مصالحها الدولية بفعل الضرورة .

إن الغالبية العظمى من السكان السود والملونين في جنوب افريقيا ، اضافة الى مناهضي الفصل العنصري ، يعيشون حياة ذليلة تفتقر الى أبسط مقومات وعناصر الحياة في حدودها الدنيا . فالمدن الصفيحية بشوارعها الموحلة التي تعج بالغبار ، وبيوتها الصغيرة الواطئة ، يخيم عليها البؤس والشقاء ، ويعيش فيها أهل البلاد محرومين من أبسط مباحج الحياة ، يواجهون سياسة الفصل العنصري بشكل يومي متعرضين للاهانة والموت في كل لحظة . الناس هناك محرومون من فرص الحياة الحقيقية ففي التعليم والعمل والثقافة وحرية التعبير وحق الانتخاب ، وغير ذلك من الحقوق الاساسية في صنع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إنهم محرومون من تقرير مصير بلدهم ومستقبلهم ومستقبل أجيالهم . بينما على الجانب الآخر تعيش الاقلية البيضاء في مدن مترفة ، وأحياء جميلة تمارس حياة رخية متمتعة بكل ما في البلاد من خيرات وثروات على حساب السكان الآخرين ، مستخدمة كل وسائل البطش والارهاب والعنف ضدهم ، ومشرعة لأبشع قوانين وأنظمة التمييز والفصل العنصريين ؛ تتلاعب بكرامة ومستقبل

ملايين البشر ، تزج بمن تشاء في السجون والمعتقلات ؛ تهدم البيوت وتشرّد سكانها ؛ تحكم بالإعدام وتنفذه . لقد امتلأت السجون بالمناضلين المناهضين للفصل العنصري ، ويقف شاهداً على هذه الجريمة استمرار حبس القائد الأفريقي المناضل نيلسون مانديلا ورفاقه الآخرين ، الذين تتهمهم سلطات الأقلية البيضاء بالخيانة والتآمر والارهاب . ويتعرض كثيرون يومياً الى الاحتجاز التعسفي والاهانات والتعذيب والفصل والطرّد من العمل ، ويحرم الجميع من حرية الكلام والتصريح والاجتماع والتظاهر ، وحتى الاحتجاج .

لقد تحولت البلاد الى سجن رهيب تمارس فيه أبشع صور ظلم الإنسان لآخيه الإنسان على امتداد التاريخ البشري . ولعلنا لا نجد صورة مماثلة لما يحدث في جنوب افريقيا وناميبيا إلا في فلسطين المحتلة حيث تمارس قوات الاحتلال الاسرائيلي صورة بشعة أخرى لظلم الإنسان لآخيه الإنسان ، إذ يستمر تعرض الشعب الفلسطيني ، ومنذ أكثر من أربعة عقود ، الى القتل والتشريد والاعتقال وهدم البيوت وغمط الحقوق ، وقد تصاعد الارهاب الاسرائيلي ليكشف عن طبيعته الاجرامية في تصديه للإنساني لانتفاضة أبناء الشعب الفلسطيني الباسلة المستمرة منذ سنة تقريباً .

إن التشابه في الصورة ما بين نظامي تل أبيب وبريتوريا يأتي انعكاساً للطبيعة العنصرية لكلا النظامين اللذين يقومان على فلسفة واحدة ، تتمثل في اضطهاد السكان الاصليين للبلاد وغمط حقوقهم الإنسانية ، وحرمانهم من حرياتهم الأساسية بقوة السلاح والعنف والبطش ، وسياسة القبضة الحديدية .

إن هذا يفسر الى حد كبير أسباب التعاون الاستراتيجي بين النظامين ، الذي يشمل مختلف جوانب العلاقات المتنوعة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ونووية . هذه حقيقة واضحة رغم محاولات اسرائيل تجميل صورتها البشعة ، وبخاصة على المستوى الدولي ، حيث بدأت تروج لاكاذيب إعلامية مفضوحة عن حصول تغيير في سياساتها إزاء حليفها الاستراتيجي في جنوب افريقيا . إن حقيقة ما قامت به اسرائيل بإطلاق وعودها بتقليص علاقاتها مع نظام جنوب افريقيا ، إنما هو لعبة سياسية من أجل ضمان مصالح اسرائيل في الولايات المتحدة . إن علاقات اسرائيل المتنوعة والعميقة مع نظام جنوب افريقيا

أخذت شكلا كبيرا لا يمكن أن يتفق مع أحكام قانون المقاطعة الأمريكية لنظام الفصل العنصري الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام ١٩٨٦ . إن استمرار الوضع على ما هو عليه يسبب الاحراج لاسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك كان لا بد من تنفيذ عملية شكلية تضمن لاسرائيل غطاء لعلاقاتها المفضوحة مع بريطانيا . وتؤمن لها في الوقت نفسه حماية من قانون المقاطعة الأمريكية ، وهذا يعني استمرار تدفق المنسح والمساعدات الأمريكية لاسرائيل .

إن المجتمع الدولي أدان ويدين استمرار هذا التعاون واسع النطاق بين النظامين ، وقد كشفت اللجان الدولية المعنية وكشف الخبراء والباحثون أسرار هذا التعاون وأبعاده في تقارير مطولة ذات تفاصيل واسعة ، ويمكن أن تشير ، على سبيل المثال فقط ، الى تقارير اللجان المختصة في الأمم المتحدة والى كتاب بعنوان : "Undercutting Sanctions : Israel, the U.S. and South Africa" وهو عبارة عن تقرير بقلم الكاتبة الأمريكية Jane Hunter الصادر عن Washington Middle East Association .

وكما يقوم النظام العنصري في تل أبيب بإشاعة الغرض والارهاب في المنطقة العربية وزعزعة أمنها واستقرارها من أجل تنفيذ سياسته العدوانية التوسعية ، يتبع نظام جنوب افريقيا العنصري الأسلوب نفسه في شن الهجمات والعدوان على الدول الافريقية وبخاصة المجاورة منها . فبالإضافة الى احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، وتحويلها الى قاعدة عسكرية للعدوان ، فإنه يواصل عدوانه على شعوب أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وغيرها ، مشيعا الغرض وعدم الاستقرار ، ومعيقا لتطبيق برامج التنمية والتطور لشعوب افريقيا .

وتتبع قوات نظام جنوب افريقيا العنصرية وقوات المرتزقة التي يجندها ما يسمى بسياسة المطاردة الحثيثة كغطاء لإلحاق أكبر كمية من الأذى بدول المجابهة بقصد اضعافها واستغلالها ، وبقصد الترويج لسياسة العدوان والعنف والحرب ، إضافة الى إجبارها على التخلي عن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وعدم تقديم العون والمساعدة لهما في نضالهما المشروع من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

إن العراق ، انطلاقا من مواقفه السياسية الثابتة ضد الاحتلال والعدوان والعنصرية ، يدين سياسة العدوان لنظام جنوب افريقيا ، ويدعو إلى تقديم المزيد من العون والمساعدة لدول المواجهة الافريقية لكي تتمكن من مجابهة عدوان النظام العنصري وكسر شوكته وقبر سياساته العنصرية إلى الابد .

إن سياسات الفصل العنصري والعدوان والتوسع داخل جنوب افريقيا وخارجها تشكل خطرا كبيرا على السلام والامن الدوليين ، وإن استمرارها طيلة سنين عديدة إنما يزيد من خطرها هذا ، ويضاعف من الاحتمالات الوخيمة التي يمكن أن تنسحب على القوى الدولية ، وبخاصة في عصر تتشابه فيه المصالح بشكل كبير ومعقد يجعلها تتأثر ببعضها البعض سلبا وايجابا .

من هنا فإن العراق يعتبر أن استمرار النظام العنصري في بريتوريا في ممارسة سياساته العنصرية والعدوانية إنما يشكل خطرا كبيرا ومتزايدا على السلام والامن الدوليين . وهذا يتطلب اتخاذ الإجراءات الدولية الصارمة والتضامن والتعاون التام بين دول العالم من خلال الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من أجل محاصرة النظام العنصري واجباره على إنهاء سياساته العنصرية والعدوانية ، ومنح شعب جنوب افريقيا حقه الكامل في تقرير المصير وممارسة حقوقه الثابتة الاخرى .

إن قيام بعض الدول ، التي كثيرا ما تتحجج بدفاعها عن حقوق الإنسان وتلمق بالآخرين التهم الباطلة وبسبب من مصالحها الخاصة الضيقة ، باتباع سياسات مهادنة للنظام العنصري تحت ذرائع مختلفة يشكل أحد الاسباب الجوهرية في إطالة أمد الفصل العنصري ، وإطالة أمد معاناة شعب جنوب افريقيا وناميبيا وغيرها من الشعوب الافريقية .

إن العراق يرفض تلك الذرائع والحجج التي تطلقها بعض الدول لتبرير تعاونها وتشجيعها لنظام الفصل العنصري في بريتوريا ، لأن هذا الاسلوب يخلق الشغرات الكبيرة في سياج الحصار الدولي المفروض على النظام العنصري ، وبذلك يبطل فعالية القرارات الدولية ، وبخاصة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ويعطي النظام العنصري

الوسيلة التي تمكنه من استغلالها لصالح استمراره وبقائه رغم الإدانة والرفض الدوليين المتمثلين في عشرات القرارات الواضحة ضده .

إن العراق يدعو جميع دول العالم إلى أن تلتزم بمسؤولياتها الدولية وتطبق بشكل دقيق قرارات المقاطعة ضد نظام جنوب افريقيا لاجباره على الانصياع لرغبة المجتمع الدولي ومنطق الحق والعدالة ، وشرعية المبادئ الإنسانية ، وأن يرفع الظلم الكبير الذي يفرضه على شعوب القارة الافريقية .

ويهمني هنا أن أؤكد أن العراق مستمر في الالتزام الكامل بالقرارات الدولية ، وبخاصة قرارات الأمم المتحدة ، حيث لا توجد علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية مع نظام جنوب افريقيا . ولا يزال العراق متمسكا بحظر تزويد جنوب افريقيا بالنفط والسلاح . وهو لا يسمح للبواخر العراقية باستخدام موانئ جنوب افريقيا . وقد ساند العراق جميع الاجراءات المتخذة لعدم التعاون مع جنوب افريقيا في مجال الذرة ، كما يتعاون العراق في العديد من المناسبات وبكل الوسائل المتاحة مع الأمم المتحدة في جهودها لإنهاء احتلال ناميبيا من قبل النظام العنصري في بريتوريا ، وتحقيق استقلالها بقيادة منظمة سوابو .

أما على صعيد الاجراءات الحكومية ، فإن العراق لا يقيم أية علاقات سياسية أو ثقافية أو رياضية أو تجارية مع نظام بريتوريا ، وليس ثمة استثمارات عراقية في جنوب افريقيا ، ولا توجد اعتمادات أو وكالات أو ما شابهها ؛ ويحرم القانون العراقي الهجرة إلى جنوب افريقيا ولا يسمح بالسفر لأغراض السياحة إلى جنوب افريقيا .

من جانب آخر ، يقيم العراق علاقات طبيعية مع دول المجاورة الافريقية ، ويوفر كل ما بوسعه من مساعدات مادية ومعنوية وسياسية ، كما أن العراق لا يعترف بالابانتوسانات ولا يقيم معها أية استثمارات . وتدعم بلادي جميع حركات التحرير ، بما فيها حركة العمال السود ، في نضالهم من أجل الاستقلال ونيل حقوقهم الإنسانية في جنوب افريقيا وناميبيا . وليس هناك في العراق أية عواشق تمنع النقابات من التضامن مع عمال جنوب افريقيا ضد سياسة الفصل العنصري والاحتلال ؛ ويدين العراق بشدة

استخدام المرتزقة من قبل نظام بريتوريا ، ويعتبرهم مجرمين ينبغي معاقبتهم قانونيا .

إن وفد بلادي يسمعه ، من هذا المنبر الدولي الموقر ، أن يحيي نضال شعب جنوب افريقيا المكافح وقواه الوطنية المناضلة ، وبخاصة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا في سبيل القضاء على ميامة ونظام الفصل العنصري كخطوة لا بد منها من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري يقوم على حق تقرير المصير وحكم الاغلبية على اساس الاقتراع العام .

كما أود باسم وفد بلادي أن أكرر مساندة العراق لجهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية لتحرير ناميبيا وجنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري البغيض . واجد من الضروري أن أكرر أيضا دعم العراق وتقديره لجهود اللجنة المعنية الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجان الدولية الاخرى التي تساهم بشكل فعال في مساندة ودعم نضال شعب جنوب افريقيا لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف .

والعراق يؤمن إيمانا ثابتا وعن طريق تجربة غنية أن ميامة العدوان لا تثمر . وإن شعب العراق الذي دافع عن بلده لمدة ثماني سنوات مقدما التضحيات الغالية قد استطاع أن يكسر شوكة العدوان . وهذا ما سوف يحققه شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، لأن هذا هو منطق الحق والعدالة ، منطق التاريخ ودروسه وعبره الفنية .

السيد كوستيللو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى

ما يربو على ٤٠ عاما ، ما زالت الامم المتحدة تناقش السياسات العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا . وفي ايار/مايو من هذا العام ، عقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري اجتماعا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشائها ، ولكن لم يكن هناك ما تحتفل به . وفي هذه المناسبة ، قال رئيس اللجنة الخاصة للسواء غاربا ، "إن الحالة الراهنة لا تبعث على الثقة أو الارتياح" . فما زال نظام الفصل العنصري البغيض قائما في جنوب افريقيا .

فالواقع أن الحل السلمي للآزمة السياسية في جنوب افريقيا ليس قريبا المنال ، وقد كانت هناك مؤشرات عديدة للغاية في الإثنى عشر شهرا الماضية تؤكد على أحجام حكومة جنوب افريقيا المستمر عن اتخاذ الخطوات الذكية والشجاعة التي لا بد وأن تتخذها إذا كان لتلك الآزمة أن تُحسم عن طريق المفاوضات السلمية . وتشتمل هذه المؤشرات على : الحظر المفروض في شباط/فبراير على أنشطة ١٧ منظمة رئيسية مناهضة للفصل العنصري تلتزم بأشكال الكفاح السلمي ، وعلى مجلس نقابات العمال في جنوب افريقيا ، والقيود التي ترمي إلى تكميم أفواه الكثيرين الذين ينبغي للحكومة أن تتفاوض معهم لإنهاء الفصل العنصري ، وتمديد حالة الطوارئ في شهر حزيران/يونيه من هذا العام والتي دخلت الآن عامها الثالث والتي تعطي لحكومة جنوب افريقيا صلاحيات شاملة لكبت الأنشطة السياسية والمعارضة سواء كانت من جانب مجموعات سياسية أو من جانب رجال الكنائس أو نقابات العمال أو الافراد ، وملاحيات للسجن بدون محاكمة ، وفرض الرقابة الشاملة لمحاولة الحيلولة دون وصول الحقائق المتعلقة بالاحداث في جنوب افريقيا إلى كل أفراد الشعب فيها وفي العالم الخارجي .

ولقد شهدنا استمرارها في ممارسة الرقابة على الصحافة واغلاق مختلف صحف جنوب افريقيا اليومية الموثوق بها ووقف صدورها . إن تكميم أفواه الصحافة لن يؤدي إلى التخلص من المشاكل السياسية . إن ما نحتاج إليه ليس تقليل المعلومات ، بل مناقشة مفتوحة وحرية تعبير حقيقية حتى يمكن التوصل إلى حل للصراع الحالي في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية .

لقد شهدنا الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخراً على أساس التمييز العنصري الذي لا يتفق على الإطلاق مع تعبير الشعب عن إرادته بطريقة ديمقراطية سليمة - وهي الانتخابات التي أدانتها هذه الجمعية العامة بالفعل . وقد سمعنا عن التقارير التي تشير إلى زيادة أنشطة جماعات الأمن الأهلية والأنشطة شبه العسكرية التي تهدد حقوق جميع المواطنين في جنوب افريقيا ، وتمثل اتجاهها خطراً إلى زيادة الاضطهاد ، واعتقال الرجال والنساء بل والأطفال .

ونحن نشعر بالقلق الدائم إزاء التهديدات الموجهة لأمن جيران جنوب افريقيا وما يترتب عليها من عواقب وخيمة على أسباب العيش وسبله ورفاهية تلك البلدان وشموبها .

وقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا بعض الخطوات الإيجابية المتواضعة في الأسابيع الأخيرة ، فخفضت أحكام الإعدام على مجنأ شاربيل الستة ، وقد أفرجت أيضاً عن مجنئين سياسيين محكوم عليهما بمدد طويلة ، هما زيفانيا موثوبينغ وهاري غوالا لأسباب إنسانية . كما طرأ تحسن على ظروف السجن التي يعيش فيها نيلسون مانديلا .

ولكن أي تغيير هناك يتم ببطء يثير الالام والاحباط . وبينما تحظى التطورات الأخيرة بالترحيب ، فإنها ما زالت غير كافية تماماً لأن تكون دليلاً رمزياً على أي التزام من جانب حكومة جنوب افريقيا بانتهاء نظام الفصل العنصري .

وعند صدور الإعلان المتعلق بنيلسون مانديلا في الأسبوع الماضي ، أعلن أنه لا يمكن إطلاق سراحه خوفاً من تعرض حياته لمخاطر أو تهديدات مزعومة غير محددة . وفي الأسبوع الماضي قال وزير الخارجية في البرلمان الاسترالي إن الحكومة الاسترالية سوف تشعر بالقلق البالغ إذا زعم أن مخاطر ، لا تستند إلى أساس ، يخشى منها على مانديلا استخدمت ذريعة لتأخير إطلاق سراحه إلى أجل غير مسمى . وما زالت حكومتي ترى أن الافراج دون شرط عن نيلسون مانديلا يساعد على التثام الانقسامات العميقة بين المواطنين في جنوب افريقيا .

وبالمثل رحبت حكومتي بالقرار المتعلق بمجنأ شاربيل الستة ؛ إلا أن هذا الارتياح إزاء تلك الأنباء كان يشوبه الأسف إزاء مدد السجن الطويلة التي حُكم على

السة بها - والتي تصل الى ٢٥ عاما ، وهي احكام بالفة الشقل بمفة خاصة بالنظر إلى استخدام ما يسمى بنظرية الهدف المشترك في هذه القضية ، وهي مسألة خلافية الى حد بعيد . وقد شاب شعورنا بالارتياح أيضا مزيد من الانفعال إزاء الاخبار المروعة عن شق عدد متزايد من الافراد منذ ذلك الحين .

إن مواصلة أعمال القمع من جانب حكومة جنوب افريقيا لا يمكن أن يكون على الاطلاق حلا لمشاكل جنوب افريقيا السياسية المزمنة . ولا يمكن الحيلولة دون الزيادة المضطردة في حدة التوتر والعنف وسفك الدماء في جنوب افريقيا والمنطقة في المستقبل إلا عن طريق التوصل الى حل لا يقوم على العرق لمشاكل جنوب افريقيا ، من خلال التفاوض الحر .

والمطلوب الآن من حكومة جنوب افريقيا هو عمل شجاع مبتكر ، يستجيب لنصيحة المجتمع العالمي بأن تطرح جانباً سياساتها السابقة التي فقدت مصداقيتها تماماً . والحاجة تدعو الى الشجاعة والإبداع للافراج دون شرط عن نيلسون مانديلا ، واطلاق سراح سائر السجناء السياسيين من الاعتقال ، وإلغاء حالة الطوارئ والسماح بالتعبير الحر عن الآراء السياسية والتنظيم السياسي الحر ؛ هناك حاجة الى الشجاعة والابتكار للشروع الآن في التفاوض مع الزعماء السود الحقيقيين بشأن نظام ديمقراطي غير عنصري على أساس المساواة والكرامة لجميع أبناء جنوب افريقيا ؛ وهناك حاجة للشجاعة والابتكار للبحث عن سبل السلم والمصالحة ، في الداخل وفي الخارج ، وكسر حلقة العنف المزمنة في جنوب افريقيا .

إن الحالة في جنوب افريقيا لا تزال مأساوية ولا يمكن احتمالها الى أجل غير مسمى . ومن مملحة جنوب افريقيا والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره أن تحل مشاكل جنوب افريقيا سلميا لتجنب مزيد من العنف والمجابهة وسفك الدماء .

ويكمن الفصل العنصري في صميم هذه المشاكل ، وهو نظام جائر وعنصرية مؤسسية غريبة على التزام استراليا بالديمقراطية والحرية ، وتتناقض مع كافة القيم الإنسانية المتحضرة .

وتتخذ استراليا موقفا واضحا وحازما ضد الفصل العنصري ومظالمه . ولقد فعلنا ذلك بمفردنا ، وفعلنا ذلك مع بلدان تشاطرنا افكارنا .

وقد استرشدنا في اختيار تدابيرنا بعدد من الاعتبارات . فبعض جزاءاتنا محددة الاهداف ، مثل الحظر الذي فرضناه على تبادل التمثيل الرياضي بين استراليا وجنوب افريقيا ، وقطع جميع روابط النقل الجوي ، وسحب جميع تمهيلاتنا القنصلية الخاصة بتأشيرات الدخول من جنوب افريقيا . وتستهدف هذه التدابير بصفة خاصة الشعب الابيض في جنوب افريقيا وترمي الى جعلهم يدركون تكلفة الإبقاء على الفصل العنصري التي تقع على عاتقهم ، وحشهم على أن يكونوا أداة تغيير في جنوب افريقيا .

وشمة تدابير أخرى ذات أهداف أوسع نطاقا . وفي هذه الفئة ، أود أن أركز الاضواء على عدد من الجزاءات التي اتخذتها استراليا مع شركائها في الكومنولث . فقد نفذت استراليا كل التدابير التي وافق عليها زعماء الكومنولث في نامو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ وفي لندن في عام ١٩٨٦ . وتتضمن هذه التدابير : حظر تصدير النفط والمنتجات النفطية وأدوات أجهزة الحاسب الالكتروني ومائر المنتجات التي قد تكون ذات نفع لقوات الامن في جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر صارم على استيراد الاسلحة ، والذخائر ، ومركبات المدفعية والمعدات شبه العسكرية ، وعلى التعاون العسكري مع جنوب افريقيا . وقد نفذت استراليا قراري مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) بشأن تصدير واستيراد الاسلحة ، وهي بصدد اتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لكي تكفل اتساق ممارسات استراليا مع قرار مجلس الامن ٥٩١ (١٩٨٦) طوعية لتمييز حظر الاسلحة ، بحيث يشمل ذلك قطع الغيار والمعدات المتصلة بالنواحي العسكرية .

وتشيط استراليا أيضا الاستثمارات الجديدة ، وتفرض الحظر على أي قروض جديدة من البنوك الى جنوب افريقيا كما أنها أنهت جميع المساعدات الحكومية للاستثمار داخل جنوب افريقيا والتبادل التجاري معها . وقد أدخلت استراليا كذلك مدونة ملوك للشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا لكي تكفل ألا تقوم تلك الشركات باستغلال مظالم نظام الفصل العنصري . وعينت حكومة استراليا مفوضا عنها لتقديم تقرير عن المدونة ، وقد عرض أول تقرير له في برلمان استراليا في عام ١٩٨٧ .

وتفرض استراليا الحظر على جميع التوريدات الحكومية في جنوب افريقيا ، وعلى الدعوة للسياحة إلى جنوب افريقيا (اغلقنا مكاتب اللجنة السياحية لجنوب افريقيا في عام ١٩٨٦) ، وهناك حظر على إبرام العقود الحكومية مع الشركات التي تمتلك جنوب افريقيا معظم الاسهم فيها .

وتفرض استراليا أيضا الحظر على استيراد اليورانيوم والفحم والحديد والصلب من جنوب افريقيا .

وقد ادخلت استراليا جميع هذه التدابير في قوانينها وسياساتها . وقد اضررتنا بعض هذه التدابير ومازالت ، ولكن ذلك لا يعفيها من تنفيذها .

إلا أن العقوبات يجب أن توقع من جانب جميع الدول كي تكون فعالة . والدليل قائم واضح على أن حكومة بلدي مستعدة لتأييد العقوبات الإلزامية ضد جنوب افريقيا . فالغضب تجاه الفصل العنصري غضب دولي ، ويجب على التدابير التي تتخذ للقضاء عليه أن تكون على نفس الصعيد .

ونرى ان هناك أيضا تدابير إيجابية يمكن اتخاذها لتشجيع التغيير في جنوب افريقيا وتدعيمه ، ولتعزيز موقف المجتمع الدولي في مناهضته للفصل العنصري . لقد أعلنت حكومة استراليا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ تقديم برنامج يمكن كبار معارضي الفصل العنصري من زيارة استراليا . وقد زار استراليا طبقا لهذا البرنامج الاسقف توتو والسيد بوزاك والسيد برينتاك والسيد كين بيرمان والسيد أوليفر تامبو . وزارت استراليا أخيرا السيدة جويس موكينزي شقيقة أحد أعضاء مجموعة سياسي شاربغيل طبقا للبرنامج ، وقابلت المجموعات المناهضة للفصل العنصري والمجموعات البرلمانية والقانونية وكبار قادة الحكومة والمعارضة ورئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا .

وقد أدارت حكومة استراليا برنامجا للزمالات الدراسية منذ عام ١٩٨٣ مخصصا لسكان جنوب افريقيا السود ، يسمح لهم بالدراسة في المستوى الثالث بجنوب افريقيا ، واستكمل هذا المشروع ببرنامج يسمح للاجئين السود من جنوب افريقيا بالدراسة في مؤسسات من المرتبة الثالثة باستراليا .

وفي عام ١٩٨٦ أعلنت استراليا عن برنامج حكومي لخمس سنوات تبلغ تكاليفه ٥ ملايين دولار استرالي ، زادت بعد ذلك الى ٧,٥ مليون ، للتعليم والتدريب والتنمية من أجل المحرومين من سكان جنوب افريقيا وناميبيا السود وكذلك اللاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا . وتساهم استراليا كذلك سنويا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لجنوب افريقيا .

ولقد ازدادت اتصالات استراليا بالحركات الوطنية في الجنوب الافريقي . فيحتفظ المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا

والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بمكاتب إعلامية في استراليا . وتؤيد حكومة استراليا بشدة الإعراب السلمي عن الرأي وتعميم المعلومات من جانب هذه المنظمات في استراليا .

وتواصل استراليا بنشاط ، بصفتها عضوا في لجنة الكومنولث لوزراء الخارجية بشأن الجنوب الافريقي ، اتخاذ التدابير الرامية الى زيادة الضغط على نظام الفصل العنصري بغية تحقيق تغييرات سياسية أساسية وستستضيف استراليا اجتماعا لهذه اللجنة في منتصف العام القادم .

ونحن نستمع كل عام في الجمعية العامة ومجلس الأمن الى إدانة للفصل العنصري بجنوب افريقيا . الا أنه يجري تجاهل قرارات الجمعية العامة ، كما يتعرض مجلس الأمن للشلل نتيجة لاقتران تحدي جنوب افريقيا باستخدام حق النقض من جانب الاعضاء الدائمين الذين لا يؤيدون فرض الجزاءات الإلزامية على جنوب افريقيا . ولذا فان الفصل العنصري لا يزال باقيا .

ولا شك هناك حول تصميم الأمم المتحدة على إنهاء الفصل العنصري ، حتى وان كانت لم تحقق هذا الهدف حتى الآن . ولا محالة في أن أيام الفصل العنصري معدودة ، ولا مفر من سيادة العدالة مستقبلا . فلا يمكننا ولا يجب علينا النظر الى هذه المناقشات على أنها طقوس متكررة ، وانما يجب أن نبقي على الضغوط ونصعدا . ويجب إعطاء جنوب افريقيا رسالة واضحة مؤداها ان سياساتها الخاصة بالفصل العنصري لا يمكن التفاضي عنها في الحاضر أو في المستقبل ، لأن هذه السياسات تمثل أكره نقائص القيم الأساسية للعالم المتمدن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته

الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أعطي الآن الكلمة لممثل مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا .

السيد ابراهيم (مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : بالنيابة عن مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، حامي حمى التطلعات الحقيقية لشعب آزانيا (جنوب افريقيا) المقهور والمستغل والمميز ضده

والمنهوب ، اسمحوا لي أن أعبر بكل إخلاص عن الشكر العميق للدول الاعضاء على إتاحة هذه الفرصة لنا للتحديث أمام الجمعية العامة حول هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال . وسوف نحاول في بياننا استعراض التطورات التي حدثت في العام الماضي ، ونطلع الاعضاء على الاوضاع الراهنة .

بيد أنني قبل أن أبدأ في هذا العرض ، أود أن أعرب لهذه الجمعية عن أحمر التحيات الثورية من الرئيس زيفانيا موتوبينغ ، الذي أفرج عنه من سجن التفرقة العنصرية يوم السبت الماضي . وقد طلب الي شخصيا التعبير عن إمتنانه العميق لكل الدول الاعضاء والمنظمات والافراد الذين وقفوا الى جانبه والى جانب الكفاح الشرعي لشعب آزانيا خلال سنوات سجنه . وطلب الي أيضا أن أناشد الجمعية تكثيف العزلة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية للنظام العنصري للأقلية غير الشرعية . وقد قال انه الآن بعد أن فاز بالإفراج غير المشروط عنه ، أصبحت الأولوية القصوى لديه هي توحيد شعب آزانيا في كفاحه الشرعي في سبيل التحرر الوطني وتقرير المصير . ان روح الرئيس موتوبينغ المعنوية عظيمة كما كانت دائما . وهو يتطلع الى مخاطبة الجمعية بشخصه في المستقبل القريب .

وبعد أن أدت واجبي في نقل الرسالة الشخصية للرئيس زيفانيا موتوبينغ اليكم ، أود أن أواصل عرضنا .

لقد أعلن الفصل العنصري منذ أمد طويل جريمة ضد الانسانية . وكان من الصواب إنكار مقعد جنوب افريقيا في الجمعية العامة على العنصريين التابعين لنظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا . ويواجه النظام غير الشرعي للأقلية العنصرية عزلة سياسية متزايدة على الصعيدين الداخلي والدولي . وقد بدأت حملة العقوبات تحدث آثارها . كما ان توازن القوات على الارض يأخذ في التغير السريع داخل نظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا وفي المنطقة .

وقد قام شعب آزانيا المقهور والمنهوب بتكثيف صراعه بدرجة كبيرة في العام الماضي على المستويات السياسية والتنظيمية والمسلحة . واسمحوا لي أن أعدد باختصار بعض الانجازات المعروفة والواضحة .

ان العمال المقهورين والمستغلين في آزانيا لم يحققوا فقط درجة لم يسبق لها مثيل من النجاح التنظيمي ، بل اشتركوا في الاعمال الفعالة المشتركة داخل البلد ، وذلك عن طريق المجلس الوطني لنقابات العمال ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك فإن عمال آزانيا مصممون على التحرير من خلال هاتين المنظميتين ، ولهذا فانهم يشكلون عنصرا هاما وفعالا في الصراع من أجل التحرر وتقرير المصير . وفي صدد تقدم الكفاح داخل نظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا ، ما الذي حققه شعبنا خلال العام الذي نستعرضه ؟

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وعلى الرغم من حالة الطوارئ وتزايد الاعتقالات والحظر ، فقد قام اتحاد الشباب الوطني لآزانيا ، وهو المنظمة الوطنية للشباب ، بعقد مؤتمر حضره ما يربو على ٢٠٠٠ مندوب داخل جنوب افريقيا التي يسودها نظام الفصل العنصري . وقد اتخذ هذا المؤتمر مقررات هامة ، تشمل القضاء على "غل الرقاب" . ولم يتخذ المشتركون هذا القرار الهام فقط بل نفذوه بنجاح . وقد قامت خمس سفارات غربية لدى جنوب افريقيا بإرسال مراقبين لحضور المؤتمر .

واستجابة لدعوة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، أعلنت عدة تنظيمات في آزانيا الفترة من ٢٠ الى ٢٧ شباط/فبراير عام ١٩٨٨ أسبوع سوبوكويه الثقافي ، وذلك إحياء للذكرى العاشرة لرحيل الرفيق مانجاليسو روبرت سوبوكويه الرئيس المؤسس للمؤتمر . وكان موضوع الاسبوع الثقافي إسهام سوبوكويه الايديولوجي في الكفاح الآزاني والافريقي . وعقدت اجتماعات ضخمة في نحو ١٤ مدينة ، في تحد لحالة الطوارئ وغيرها من القيود .

وأحييت جماهير آزانيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ على النحو اللائق بالذكرى الثامنة والعشرين لمذبحة شاربفيل . فقد أشرف تنظيم آزنايو والمجلس الوطني للنقابات العمالية ومنظمة المرأة الافريقية ، التي يتسع نطاقها بإطراد ، على تنظيف مقابر شهداء شاربفيل وسويتو وعلى إقامة صلوات عامة . إلا أن الظاهرة الجديدة هذا العام كانت عدم توجه عمال آزانيا الى عملهم يوم ٢١ آذار/مارس .

وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، عقدت المنظمات المنضمة الى التيار الافريقي السائد داخل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري اجتماعا في سويتو احتفالا بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية ، حضره ما يربو على ٩ ٠٠٠ آزاني في تحد لجميع القيود والرقابة على الصحف .

ووجه المجلس الوطني للنقابات العمالية (ناكتو) ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا (كوساتو) ، وهما أكبر اتحادين للنقابات العمالية ، نداء مشتركا دعيا فيه الى الإضراب لمدة ثلاثة أيام ، من ٦ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، احتجاجا على التشريع العمالي الخاص بفرض القيود . وكان نجاح الإضراب مدويا ، إذ استجاب للنداء ما يربو على ٣,٥ ملايين عامل . وأظهر الإضراب الناجح مدى قدرة الاتحادين النقابيين سالفي الذكر على تعبئة العمال على مستوى الامة واتخاذ اجراءات مشتركة وشل الاقتصاد . وعلى الرغم من أن النظام العنصري أعلن أن الإضراب عمل غير مشروع ، فإنه لم يستطع أن يمنع أو أن يعتقل ويتهم أحدا بالدعوة اليه و/أو تنظيمه . وهذا يعكس تزايد عجز نظام الفصل العنصري العدواني وغير الشرعي ويجسد الضعف المتأصل فيه .

وبعد أسبوع من ذلك التاريخ ، أضرب عمال آزانيا إضرابا كاملا عن العمل إحياء
للمذكرى الثانية عشر لإنتفاضة سويتو في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

وتجدر الإشارة الى أن جماهير آزانيا المقهورة والمنهوبة أعلنت يومي ٢١
آذار/مارس و ١٦ حزيران/يونيه عيدين قوميين . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لاهنئ
اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وكذا الدول الاعضاء على الاحتفال بمذكرى هاتين
المناسبتين البارزتين في كفاح شعبنا .

وان المرأة في آزانيا ، ضحية الاضطهاد والاستغلال المتعدد الجوانب ، تنظم
أيضا صفوفها وتضطلع بدور متعظم في الكفاح بكل مظاهره . فقد اجتمعت مؤخرا في
هراري بزمبابوي نحو ٣٠ من نساء آزانيا وفدن من شتى أنحاء البلاد ويمثلن جميع
المنظمات والاتجاهات على اختلافها ليتبادلن الآراء والخبرات .

ويتبين من تلك الأنشطة وغيرها مدى تسييس جماهير آزانيا وقدرتها التنظيمية
الكبيرة . فمن الناحية الايديولوجية يعد شعبنا بالفعل متحرر العقلية . وتلتزم تلك
الجماهير على نطاق واسع بمبدأ عدم التعاون مع أي هيئة أو مؤسسة تابعة لنظام
الاقلية العنصري غير الشرعي ، وهو المبدأ المنصوص عليه في برنامج عمل عام ١٩٤٩
الذي انضم اليه مؤتمر الوحدويين الافريقيين وينغذه منذ إنشائه والدليل الحي على
الالتزام بمبدأ عدم التعاون وهو مقاطعة الغالبية الساحقة في البلديات الافريقية
لانتخابات البلدية التي جرت مؤخرا . وبالتالي لم تكن هناك حاجة لتوجيه نداءات
خاصة تدعو الى مقاطعة الانتخابات التي يشرف عليها النظام . أما العامل الهام
الوحيد الذي انبثق عن تلك الانتخابات فهو أن بعض النتائج كانت أهلا لأن تدرج في كتاب
غينيس للأرقام القياسية ، إذ انتخب أحد أعضاء المجالس البلدية العملاء - كما
يزعمون - بحصوله على صوته وصوت زوجته فقط .

وفي يوم الخميس من كل من الأسبوعين الماضيين ، نظمت نقابات العمال والشباب
والطلاب والمرأة ورجال الكنيسة في جوهانسبورغ وبريتوريا لقاءات جماهيرية لإستعراض
الانتباه الى تدهور صحة الرفيق زيفانيا موشوبينغ رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين
الذي أطلق سراحه مؤخرا . وشهد اللقاءات جماهير غفيرة ، واكتسبت الحملة زخما

قويا . وجدير بالذكر أن النظام اضطر إزاء الضغوط الداخلية والدولية الى الافراج في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن الرئيس زيفانيا موثوبينغ دون قيد أو شرط . إلا أن النظام العنصري كان قد أطلق في الماضي سراح الرئيس سوبوكويه - رئيسنا المؤسس - لا شيء إلا لينغيه في مكان ناء حيث وافته المنية . وقد رُفض السماح له بالسفر الى الخارج للحصول على العناية الطبية اللائقة . أما العم زيف ، وهو الاسم الذي يشتهر به رئيسنا في الداخل ، فقد أجريت له مؤخرا عملية جراحية بدون موافقته أو موافقة زوجته . وعلى الرغم من انه مطلق السراح فهو مريض للغاية . ونحن أعضاء مؤتمر الوحدويين الافريقيين نطالب بأن يتاح له الحصول على أفضل رعاية طبية في الخارج ، ولسوف نطلب الى المجتمع الدولي أن يساعدنا في هذه الحملة .

وان إطلاق سراح الرئيس زيفانيا موثوبينغ وغيره لم يكن من قبيل الشهامة . وما كان ينبغي أصلا أن يُسجن أولئك الذين ما زالوا يعانون في زنانات الفصل العنصري ، أمثال الرفيقيين هافتا ماسيمولا والرفيق نيلسون مانديلا . إن المذنبين في جنوب افريقيا هم المدافعون عن سياسات الفصل العنصري التي أدانها العالم ، وليس الذين عقدوا العزم على استئصال شأفة هذه الجريمة المرتكبة في حق الانسانية .

واسمحوا لي أن أذكر العالم بعزيمة أقدم سجين سياسي في جنوب افريقيا العنصرية ، وهو الرفيق هافتا ماسيمولا ، وبتضحيته التي يضرب بها المثل . فقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة في حزيران/يونيه ١٩٦٣ وهو السجين السياسي الوحيد الذي قضى تسعة أعوام في الحبس الانفرادي . ولا يزال حبيب الاسوار لرفضه المبدئي لما يسمى بعفو بوتا . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يركز الانتباه على محنة الرفيق ماسيمولا وتضحياته .

وعلى الرغم من أن نظام الاقلية العنصري يواجه حاليا ثلاث أزمات متزامنة - في المجالات السياسي والاقتصادي والعسكري - فان طبيعته الفادرة والوحشية لم تتغير . فبينما هو يطلق سراح بعض السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ويفرج جزئيا عن البعض الآخر ، تتزايد عمليات الاعتقال والاحتجاز للمعارضين السياسيين داخل البلاد . ولا تزال سجون الفصل العنصري مكتظة بالنزلاء .

بيد أن هناك ظاهرة جديدة مثيرة للجزع ، ألا وهي الارتفاع الحاد في عدد حالات الإعدام في جنوب افريقيا . ففي العام الماضي أعدم نظام الفصل العنصري ١٦٨ شخصا ، وهو أعلى رقم في عام واحد منذ سنة ١٩١٠ . ووفقا لما ذكره ما يسمى بوزير العدل العنصري كوبي كويتسي ، بلغ مجموع الاشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بتهمة الاشتراك في حوادث ذات صلة بالاضطرابات ١٠١ شخصا من بينهم سجناء شاربفيل الستة الذين أعلن ب . و . بوتا في الاسبوع الماضي تخفيف الحكم عنهم . وكان الحكم قد صدر عليهم بمقتضى قانون القصد المشترك الخلفي . وتتراوح المدد التي سيقضونها في السجن بعد تخفيف الحكم عليهم بين ١٨ و ٢٥ عاما .

وفي الوقت ذاته اوقف بوتا تنفيذ الاحكام الصادرة على اربعة من رجال الشرطة البيض ادينوا بجريمة القتل مع سابق الاصرار . ان هذه المقايضة السياسية يجب شجبها بشدة ، ولا بد من مواصلة الحملة من اجل الافراج دون شرط عن سجناء شاربغيل الستة وتكثيفها . ان مؤتمر الوحدويين الافريقيين يؤيد بقوة الكفاح من اجل انهاء كل عمليات القتل القضائي في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري .

لقد اصبح وجود الاتجاه الافريقي ودوره وأنشطة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وجناحه العسكري ، جيش تحرير شعب ازانيا ، موضع اعتراف ، وان كان عن كره . وفي احدى المحاكمات التي جرت مؤخرا لاعضاء في مؤتمر الوحدويين الافريقيين وجيش تحرير شعب ازانيا ، التي كان فيها اينوش زولو ، عضو اللجنة المركزية والقيادة العليا لجيش تحرير شعب ازانيا ، المتهم الرئيسي ، حكم القاضي العنصري على الوطنيين السبعة بما مجموعه ١٣٦ سنة . وقد ظهرت في الاشهر الاخيرة مقالات في صحف متنوعة مثل "جوهانسبرغ ستار" ، و"ويكلي ميل" ، و"سويتان" ، و"فاينانشيال تايمز" و"ايكونوميست" البريطانية ، وغيرها ، تعترف "بعودة ظهور مؤتمر الوحدويين الافريقيين" .

لقد كان مؤتمر الوحدويين الافريقيين موجودا وقت تنظيم حملة ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ لمناهضة بطاقات المرور ، التي غيرت مجرى الكفاح في البلاد ، وقام بدور قيادي في انتفاضة سويتو في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ . وفي بداية العقد الحالي اعلن مؤتمر الوحدويين الافريقيين الثمانينات عقد الثورة الازانية . واليوم اصبح العنصريون ذاتهم يعترفون بوجود مناخ شوري في داخل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . لقد تومل مؤتمر الوحدويين الافريقيين ، بعد التشاور مع المنظمات الجماهيرية داخل البلاد ، الى المبادئ الخمسة التالية ليسترشد بها كفاحنا . أولا ، ان الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ؛ ولا بد من القضاء عليه قضاء تاما ومبرما . ثانيا ، ان التفسير الحقيقي في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري لا يمكن تحقيقه من خلال النظام وإنما من خلال الاغلبية المضطهدة والمسلوبة الحقوق ؛ ولذلك

لا بد ان تكون مهمة حركة التحرير الوطنية زيادة القدرة النضالية للشعب ايدولوجيا وتنظيميا وتكثيف الكفاح المسلح . ثالثا ، يجب تشجيع جميع اشكال الكفاح وتدعيمه ، ولكن يجب ان يبقى الكفاح المسلح الشكل الرئيسي لكفاحنا . رابعا ، على المستوى الدولي ، يجب عزل النظام العنصري ، ويجب تكثيف الحملة الداعية الى فرض جزاءات الزامية شاملة عليه ؛ ولكن يجب اعتبار العمل الدولي عنصرا مكملا ، والعنصر الحاسم هو العنصر الداخلي . خامسا ، يجب مقاومة اقحام الصراع بين الشرق والغرب في الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب آزانيا من اجل التحرير الوطني وتقرير المصير مقاومة صلبة . وقد حظيت هذه المبادئ بتأييد ساحق على المستويين الداخلي والدولي .

واسمحوا لي الان ان اتطرق بايجاز الى الحالة في الجنوب الافريقي . ان من المعروف جيدا ان انغولا وكوبا وجنوب افريقيا العنصرية والولايات المتحدة تجري محادثات ترمي الى انتهاء عدوان جنوب افريقيا على جمهورية انغولا الشعبية واحتلالها لجزء منها والى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ناميبيا . والشئ الملموس الذي احرز لغاية الان هو الانسحاب السريع وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا المعتدية من جنوبي انغولا . وسبب انسحاب جنوب افريقيا العنصرية غير المشروط هو الهزائم العسكرية التي لحقت بها على ايدي القوات الانغولية وليس كونها اصبحت ملاك السلام . ولا تزال المناقشة جارية حول كل المسائل الاخرى في المنطقة ، على الرغم من ورود انباء عن التوصل الى اتفاقات .

ويرى مؤتمر الوحدويين الافريقيين ان احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا كان ينبغي ان ينتهي منذ امد طويل . وعلاوة على ذلك ، يرفض مؤتمر الوحدويين الافريقيين بقوة مسألة الربط ، التي طرحها النظام العنصري وأيدته بها الولايات المتحدة . اننا نرفض مفهوم جعل شعب ما رهينة قضية خارجة عن حدود سيطرته على الاطلاق . فلا يمكن حرمان الشعب الناميبي من حقوقه غير القابلة للتصرف بسبب الوجود الكوبي في انغولا .

لقد حطمت الانهزامات العسكرية في جنوب انغولا اسطورة المناعة التي احاط النظام العنصري نفسه بها . ولكن النظام يسعى الى تحويل الانهزامات العسكرية الى شكل ما للهجوم الدبلوماسي على القارة الافريقية . فهناك في بعض الدوائر من اعتبار زيارات بوتا الى بعض البلدان الافريقية انتصارا دبلوماسيا . ويؤكد مؤتمر الوحدويين الافريقيين على ان بوتا فشل في غزو افريقيا . فليس سرا ان بريتوريا كان لها من قبل اتصالات مع البلدان التي زارها بوتا . والجديد ربما يكون ان هذه الاتصالات اصبحت صريحة . لقد فشلت جنوب افريقيا العنصرية في اجراء اية اتصالات جديدة في القارة الافريقية .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين ممتن لدول خط المواجهة للتأييد القائم على المبدأ الذي تواصل تقديمه لكفاحنا العادل وللتضحيات التي تواصل تحملها . كما اننا ممتنون لبقية الدول الافريقية الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لما تقدمه من تأييد معنوي وسياسي ومادي وأشكال التأييد الاخرى لكفاحنا . ونحن ممتنون أيضا للبلدان من خارج القارة الافريقية التي تقدم تأييدا لا طائفا لقضيتنا العادلة . ان هذه البلدان ومجموعات الدعم في جميع ارجاء العالم تدرك ان جوهر مشكلة الجنوب الافريقي ليست افتقارنا لاصول حسن الجوار وإنما سياسات وممارسات نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي . ان الاستئصال الكامل لهذا النظام هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلم والرخاء الحقيقيين في المنطقة .

واذ نشني على هذا التأييد لقضيتنا العادلة ، لا بد لنا ان نشير الى ان شعبنا يعتبر رفض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واليابان تطبيق جزاءات الزامية شاملة محاولة متعمدة لعرقلة استخدام اكثر الاسلحة الدولية السلمية فعالية الذي يمكن به اسقاط النظام العنصري . فلا يمكن لهذه البلدان معارضة الجزاءات الالزامية الشاملة من جهة والدعوة الى الحل السلمي للمشكلة من الجهة الاخرى .

وفي الختام ، نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط لاشقائنا وشقيقاتنا
الناميبيين والفلسطينيين الذين يشنون كفاحا مبدئيا من اجل التحرر الوطني وتقدير
المصير . اننا ندين التواطؤ الصهيوني العنصري . وبالإضافة الى ذلك نشجب ، بوصفنا
حركة للتحرر الوطني ، قرار وزارة خارجية الولايات المتحدة رفض إعطاء تأشيرة دخول
للمرئيس عرفات من اجل القاء خطاب امام الجمعية العامة - هذه الجمعية المجتمعة هنا
من اجل تشجيع السلم والتفاهم في هذا العالم المضطرب . اننا نحث وزارة خارجية
الولايات المتحدة على الرجوع عن قرارها المؤسف .

اسمحوا لي باسم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أن أعبر عن أصدق
إمتناننا للميجور جنرال جوزيف غاربا ، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس
اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي لا يكف ، على المساعدة القيمة التي
قدمها لنضالنا العادل ولترويجه لقضيتنا على صعيد دولي . كما أننا ممتنون أيضا
لبلده العظيم ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، على دعمها المبدئي الذي قدمته
لنضالنا . ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد سوتيريوس موسوريس ، مساعد الأمين
العام ، ولموظفيه القديرين على ما قدموه من دعم لوضع نهاية مبكرة لنظام الفصل
العنصري الشرير . وأخيرا ، وليس آخرا ، نود أن نشكر الدول الاعضاء في اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على اهتمامها والتزامها .

إن التحرر هو دائما ثمرة النضال . وشعبنا ناضل وسيواصل النضال حتى يكتسب
الفصل العنصري من جنوب افريقيا ويلقي به في مزبلة التاريخ وينصب محله آزانيا
الجديدة الديمقراطية غير العنصرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير
حول هذا البند في هذه الجلسة . قبل أن ننتقل الى البند التالي ، أود أن أخبر
الاعضاء أن مناقشة هذا البند ستستأنف بعد عصر هذا اليوم ، وإن الجمعية العامة
ستجتمع يوم الجمعة لتبت في مشاريع القرارات .

البند ٤٣ من جدول الاعمال

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي
والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد إجراء مشاورات ، فهمت
أنه يمكن تأجيل نظر هذا البند الى دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب تأجيل نظر هذا البند وإدراجه في جدول
الاعمال المؤقت للدورة الرابعة والاربعين ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند ٤٣ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥